CD/PV.167
4 March 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ٣٠ آذار / مارس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

GE.82-61827

الحاضرون فـــي الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف٠ل٠ اسرائيليان
	السيد ب٠ ب٠ بروكوفييف
	السيد م٠ م٠ ايبوليتوف
	السيد ى٠ ف٠ كوستنكو
	السيد س٠ ب٠ باتسانوف
اثيوبيـــا	السيد ت٠ تيريفي
	السيد ف٠ يوهانس
الارجنتين	السيد خ٠ ك٠ كراسالس
	الآنسة ن٠ ناشمبيني
	السيد ف٠ اسبيتشي غيل
استراليا	السيد د٠م٠ سادلير
	السيد ر٠ ستيل
	السيد ت٠ فندليه
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد هـ٠ فيغنير
	السيد و٠ أ٠ فون دم هاغن
	السيد و٠ رور
اندونيسيا	السيد ن٠ سوتريسنا
	السيد ب٠ مونا
	السيد إ٠ دامانيك
	السيد هاريوماتارام
	السيد ب٠ سمانجونتاك
ايـــران	
ايطاليـــا	السيد م٠ أليسي
	السيد ب٠ كابراس
	السيد س٠ م٠ أوليفا
	السيد ر٠ دى كارلو
باكستـــان	السيد م٠ أكرم
	السيد ط٠ ألطف
البرازيل	السيد س٠ م٠ دى سوزا اى سيلفا
	السيد س٠ دى كيروز دوارته
بلجيكـــا	السيد أ٠ أونكلينكس
	السيد ج٠ م٠ نوارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلجيكا (تابع)	الآنسة دى كلييرك
	الآنسة ع• فان دن بيرغ
بلغاريـــا	السيد ب • غرينبرغ
	السيد إ • سوتيروف
	السيد ب• بوبشيف
بورمـــا	السيد مونغ مونغ غي
	السيد ثان تون
بولنـــدا	السيد ب• سويكا
	السيد ب• روسين
	السيد ى• سيالوفيتش
	السيد ت• ستروبفاس
بيـــرو	السيد ح • بينافيد س دى لا سوتا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• فيفودا
	السيد ى• ستروتشكا
	السيد ى• بيروشيك
	السيد أ• تسيما
	السيد ل • فرانيك
الجزائـــر	السيد أ• صالح باى
	السيد مسعود معطي
	السيد معاشي
	السيد ع• طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ• هيردر
	السيد هـ• تيليكه
	السيد م• كاولفوس
	السيد ى• موبرت
رومانيـــا	السيد ت• ميليسكانو
زائيـــر	السيد باغبيني أديتو نزنغيبا
	السيدة ك• ايساكي ايكانغا كابيا
سرى لانكا	السيد ت• جايا كودى
	السيد هـ• م• غ• س• باليبا كارا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد	السيد س. ليدغارد
	السيد ك.م. هيلتينيوس
	السيد غ. أندرسون
	السيد س. اريكسون
	السيدة غ. يونينغ
	السيد هـ. يرغلوند
	السيد ج. لوندين
	السيد ج. اكهولم
الصين	السيد تيان جين
	السيد يو منغ جيا
	السيد فنغ زهنياو
	السيد لي وي مين
فرنسا	السيد ف. دي لاغورس
	السيد ج. دي بوس
	الآنسة ل. غازريان
	السيد م. كوتور
فنزويلا	السيد ر. ر. نافارو
	السيد أ. أ. أغيلار باردو
كندا	السيد د. س. ماكفيل
	السيد ج. غودرو
كوبا	السيد ل. سولا فيلا
كينيا	السيد د.د. س. دون نانجيرا
	السيد ج. موريو كيبوي
مصر	السيد أ. ع. حسن
	السيد م. ن. فهمي
	الآنسة و. بسيم
المغرب	السيد ع. الصقلي
	السيد س. م. رحالي
	السيد م. الشرايبي
المكسيك	السيد أ. غارثيا روبليس
	السيدة ز. غونزاليس راي رينيرو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المملكة المتحدة	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيد ج. أ. لينك
	الآنسة ج. إ. ف. رايت
	السيد هـ. إ. سويفت
منغوليا	السيد د. اردمبيلغ
	السيد س. أ. بولد
	السيد ل. بايارت
نيجيريا	السيد و. و. أكينسانيا
	السيد ت. أغوبي — ايرونزي
الهند	السيد ش. ساران
هنغاريا	السيد أ. كوميفتش
	السيد ف. غاجدا
	السيد ك. غيورفي
هولندا	السيد ف. فان دونغن
	السيد هـ. فاغنماكرز
	السيد ر. ج. أكرمان
الولايات المتحدة الامريكية	السيد م. بسبي
	الآنسة ك. كريتنبرغر
	السيد ر. ف. سكوت
	السيد ج. ميسكل
اليابان	السيد ى. أوكاوا
	السيد م. تاكاهاشي
	السيد ك. تاناكا
	السيد ت. آراى
يوغوسلافيا	السيد م. ميخايلوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

تبدأ اللجنة اليوم بحث البند السادس من جدول أعمالها " البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ومع ذلك ، يمكن للأعضاء الذين يرغبون في القاء بيانات حول أى موضوع اخر يتعلق بعمل اللجنة ، أن يفعلوا ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

وفي هذا الصدد ، لعل أعضاء اللجنة ، يتذكرون ان اللجنة ، في جلستها العامة الرابعة والستين بعد المائة ، قد بدأت بحث الوثيقة CD/260 المعنونة " تقرير مرحلي الى لجنة نزع السلاح عن الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء العلميين المختص بالنظر في اجراءات تعاونية دولية للكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية " ، وانه في اجتماعنا غير الرسمي يوم الجمعة الماضية ، كنت قد أعلنت انني سوف أدعو اللجنة لاقرار التوصيات الواردة في تلك الوثيقة في نهاية جلستنا العامة اليوم •

وعلى قائمة المتحدثين اليوم ، يوجد ممثلو كينيا والارجنتين والصين وفنزويلا وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا والسويد والمغرب وبلجيكا •

والان أعطي الكلمة لأول متحدث على القائمة ، ممثل كينيا ، الدكتور دون نانجيرا •

السيد دون نانجيرا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : أشكرك سيدى الرئيس لاعطائي الكلمة •

لو انني ألقيت بياني الحالي يوم ٢٥ آذار/مارس كما كان مخططا له أصلا ، لكنت قصرت ملاحظاتي على القضية الهامة المتعلقة بضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ولكن ، حيث انني حصلت على الكلمة في مرحلة حرجة جدا من عمل اللجنة في دورتها الحالية ، ولم تعد المدة المتبقية لها تزيد عن أسبوعين أو ثلاثة أسابيع قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فانني أود أولا أن أسمح لنفسي بالادلاء ببعض الملاحظات حول حالة المفاوضات الجارية •

انني أستخدم اصطلاح (مفاوضات) لغياب أى اصطلاح آخر أكثر ملاءمة لوصف ما يحدث منذ انعقاد اللجنة هنا في الثاني من شباط/فبراير الماضي ، ففي الحقيقة انني كنت أود أن أرى قدرا أكبر من المفاوضة حول المشكلات الجوهرية المطروحة أمام اللجنة وجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح والذى قمنا باقراره بالاجماع في الشهر الماضي ، ليتم بحث مضمونه بواسطة اللجنة خلال دورة الربيع هذه •

وبمعاودة النظر في مداولات هذه اللجنة خلال الأسابيع الثمانية الماضية ، فانني استنتج أن هناك قسمين كبيرين من أنشطة اللجنة ، لا يستحقان فقط تأكيدنا واحترامنا الكاملين ، بل يستلزمان أولوية في المعالجة عند هذه المرحلة من وقت عمل اللجنة •

وتتصل هذه النقاط بالملامح المشتركة والخصائص الأساسية لولاية لجنة نزع السلاح وكل واحد من اجهزتها الفرعية والمشكلات التي تتطلب عناية وثيقة من اللجنة ، عند هذا المفترق من مداولاتنا أو ، على وجه الحقيقة ، عشية دورة الجمعية العامة الأستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

ويبدو ان الولاية التفاوضية للجنة نزع السلاح حول كل قضايا نزع السلاح أصبحت محل تساؤل واضح لدى بعض الدول الممثلة هنا ، واذا لم نكن نريد لهذه اللجنة أن تصبح عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها ، فمن الضرورى أن يحترم كل منا ، بكل دقة ، ولاية هذه اللجنة •

وينطبق هذا أيضا على كل الأجهزة الفرعية للجنة نزع السلاح ، وعلى ذلك ، فان رفض الاعتراف بواجب اللجنة نحو التفاوض المتحدد الأطراف وحقها فيه ، فيما يتصل بكل مسألة وحول كل موضوعات نزع السلاح ، سوف يؤدي الى تعجيز اللجنة ، وانكار مسؤولياتها المتعلقة بتناول قضايا نزع السلاح وايجاد حلول دائمة لها من خلال صياغات مشتركة ولغة تلقى قبولا مشتركا •

ان الاعتراف بالأهلية التفاوضية الكاملة للجنة في مجال نزع السلاح وتسهيل ممارستها لسلطتها في هذا الصدد ، يعد الوسيلة الوحيدة التي تجعلنا نحن ، والأربعين دولة التي نمثلها ، والتي هي بلا جدال متساوية في السيادة ، نستحق الشرف الرفيع الذي اسبغه علينا المجتمع الدولي وأن نضطلع بوقار كامل بالمسئولية الثقيلة التي ألقاها على عاتقنا ، وأعني بها استمرار المفاوضات الجوهرية ، واكرر المفاوضات الجوهرية ، حول قضايا نزع السلاح ذات الأولوية على جدول أعمال اللجنة ، المتفق عليها في كل من الوثيقة الختامية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، والتي أتيحت لي فرصة ذكرها في ملاحظاتي في الاسبوع الماضي •

ان تعبير " التفاوض " هو المفتاح ؛ وهو الخاصية الأساسية لتفيذ ولاية لجنة نزع السلاح •

وانني لمدرك ، يا سيدي الرئيس، مثلكم تماما ، ومثل الكثير من الوفود الموقرة الجالسة حول هذه المائدة لاتجاه بعض الوفود ، خلال الأشهر الماضية ، لرفض مفهوم التفاوض •

لكن ، فيما يتعلق بي ، فان التفاوض لاغراض لجنة نزع السلاح يعني مناقشة جوهر قضايا نزع السلاح ، التي تختلف وجهات نظر ومواقف شتى الوفود حولها ، وبذل كل الجهود باخلاص للتوصل لحلول عادلة لتلك الاختلافات من خلال استخدام لغة تلقى قبولا مشتركا •

اذن ، فغياب أي من هذه العناصر الخمسة من العملية التفاوضية لن يؤدي الا الى بيانات جوفاء ، ومناورات سياسية ، أو حتى تبادل فكرى ، لا مكان له ، مهما بلغت قيمته في هذه اللجنة حيث انه سيكون غريبا ودخيلا على ولايتها •

السمة الأساسية الثانية للجنة نزع السلاح ، هي خاصيتها التفاوضية ، المستمدة من الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية والقرار ٣٦/٩٢ واو للجمعية العامة وغيرها من المصادر التي تستقي منها اللجنة طبيعتها التفاوضية ، هذه الطبيعة التي تمتد الى كل جهاز فرعي يتم خلقه داخل اللجنة ليساعدها في انجاز عملها •

وعلى ذلك ، فان كل جهاز فرعي يتكون في اطار اللجنة ، يجب ان يعهد اليه بولاية التفاوض حول كل أوجه نزع السلاح التي تقع مباشرة في مجال اختصاص هذا الجهاز الفرعي ، كما هو متفق عليه في الوثيقة الختامية وفي كل ما يتصل به من وثائق وقرارات اخرى للجمعية العامة للأمم المتحدة •

وفي هذا الصدد ، فان ولاية كل من الأفرقة العاملة المختصة بضمانات الأمن ، والأسلحة الكيماوية والأسلحة الاشعاعية ، تتضمن تدابير تهدف الى التوصل الى اتفاقية أو عدة اتفاقيات متعددة الأطراف ، فيما تتصل به من مجالات نزع السلاح على التوالي •

وهكذا ، في ضمانات الأمن ، على سبيل المثال ، توجد تدابير لهذا الغرض ، ليس فقط في الوثيقة الختامية (مثلا فقرة ٥٩) لكن ايضا في قرارات الجمعية العامة مثل ٣٦/٩٤ و ٣٦/٩٥، وبالنسبة للأسلحة الكيماوية يمكن الاستناد بصفة خاصة الى الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية ، بالاضافة

الى قرارات الجمعية العامة ٣٦/٩٦ الف وباء ، أما بالنسبة للأسلحة الاشعاعية ، فلدينا على سبيل المثال الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية وقرارا الجمعية العامة رقم ٣٦/٩٧ بـاء •

وفي مجال الانواع الجديدة والمنظومات الجديدة لأسلحة التدمير الشامل ، فان الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية وكذلك القرار ٣٦/٨٩ للجمعية العامة تدعوان بجد ووضوح الى حظر ومنع ظهور أو تطوير أو صناعة جيل حديث من أسلحة التدمير الشامل وذلك من خلال معاهدات متعـــــددة الأطراف •

أما الشروط الخاصة بحظر التجارب النووية ، فقد أدرجت بوضوح في قرارى الجمعية العامـة رقمي ٣٦/٨٤ و ٣٦/٨٥ ، والسبب الوحيد ، الذى يجعلني يا سيادة الرئيس ، أرجع الى هـــذه القرارات والفقرات هو انها جميعا تشير الى الطبيعة التفاوضية الأساسية للجنة نزع السلاح والتي تبدو كما أوضحت مسبقا ، غير مقبولة لبعض أعضاء اللجنة •

اننا نحتاج ايضا ، في هذه المرحلة من عملنا ، الى الالتفات بشكل خاص الى حقيقـة أن اللجنة ملتزمة في دورتها هذه ، بأن تقدم توصيات محددة الى دورة الجمعية العامة الاستثنائيـة الثانية المكرسة لنزع السلاح ، حول عمل اللجنة منذ الدورة الخاصة الاولى •

ان قرارات للجمعية العامة ٣٦/٨١ الف ، و ٣٦/٨٤ و ٣٦/٨٥ و ٣٦/٩٢ واو ، و ٣٦/٩٦ الف و ٣٦/٩٧ باء ، والتي أشرت اليها مسبقا ، تطلب حرفيا ، في بعض فقراتها التنفيذية ، الـى اللجنة ، أن تقدم اسهاما ايجابيا في العمل التحضيرى للدورة الاستثنائية الثانية •

ومن الجدير بالملاحظة أيضا ، أن قرارات الجمعية العامة ٣٦/٩٦ " الف " و " بـــاء " حول الأسلحة الكيماوية و ٣٦/٩٧ " باء " حول الأسلحة الاشعاعية ، مثل الوثيقة الختاميـــــة نفسها ، تدعو الى التوصل الى اتفاقية متعددة الأطراف حول الحظر الكامل والفعال لتطوير وانتاج وتخزين هذه الأسلحة وتدميرها •

وفي ضوء الملاحظات السابقة ، واضعين في اعتبارنا كل من الفقرة الزمنية بالغة القصر المتبقية لنا قبل انتهاء دورة اللجنة هذه ، والواجب الحتمي الملقى عليها بتقديم نتائج عملها الجارى الـى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية ، التي سوف تعقد آخر دوراتها ، كما نعلم جميعـــا ، في نيويورك عقب انتهاء دورتنا الحالية مباشرة ، فانني اعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حـــان بالفعل لنبدأ بحث بنود جدول أعمالنا في سياق الدورة الاستثنائية الثانية ، كما يجب ان نولـــي عناية خاصة للقضايا التي نرى انها تتطلب اهتماما خاصا من اللجنة قبل الدورة الاستثنائية المذكورة ، بالاضافة الى قيامنا بصياغة توصيات محددة وواقعية لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وتقرهـــا •

ومن الواضح ، ان مجال الأولوية في موضوعات نزع السلاح يوازى في اتساعه وتعقيده نـــزع السلاح نفسه ، لكن في تقديرى يجب أن تكون الموضوعات التالية ، على رأس القضايا التي تستحـــق أن تلقى عنايتنا القصوى في هذه المرحلة من عمل اللجنة وعشية الدورة الاستثنائية •

(١) التقرير الخاص الذي يجب ان ترفعه اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية وفقا لما ورد في قرار الجمعية ٣٦/٩٢ واو •

وفي هذا الصدد ، فانه من الواجب أن نتلقى هيكل التقرير الخاص في أقرب فرصة ممكنة ، وذلك في ضوء ما يتفق عليه من آراء متبادلة هنا والارشادات الصادرة الى أمين اللجنة •

وعند استلام مشروع التقرير ، فينبغي أن نعقد حوله ، ودون أى تأجيل ، اجتماعات غير رسمية بالأسلوب المعتاد •

(٢) تكوين فريق عامل خاص بحظر التجارب النووية •

وهذا بند آخر ذو دلالة عالية • سيدى الرئيس ، اننا مدركون لجهودكم في سبيل تكوين مثل هذا الجهاز ، ووفدى مثل معظم الوفود المجتمعة هنا ، لن يتمكن من الترحيب بانشاء مثل هذا الجهاز على أساس نصف ولاية ، وعلى ذلك يجب التوصل الى اتفاق سريع حول جهاز فرعي للجنة نزع السلاح ، يتولى النظر جوهريا في حظر التجارب النووية ، وبمجرد أن نتفق من حيث المبدأ ، على أن ولاية مثل هذا الجهاز لن تنحصر في المناقشة أو المفاوضة حول بعض البنود وانما سوف تنظر ، من باب أولي ، وتتوصل الى اتفاق حول كل القضايا الأساسية المتعلقة بحظر التجارب النووية ، فان الفريق العامل المنشأ حديثا ، سوف يتمكن من بدء المفاوضات حول أى من المسائل الأساسية الخاصة بحظر التجارب النووية ، وعلى سبيل المثال ، المراجعة والتحقق •

ومن الضرورى التوصل خلال هذه الدورة أيضا ، الى توصية محددة فيما يتعلق بانشاء فريق عامل حول نزع السلاح النووى ، وهو البند الثاني على جدول أعمالنا ، ويمكن للجنة ان تنشئ رسميا ، مثل هذا الجهاز خلال دورتها الصيفية لعام ١٩٨٢ ، وتوجد حاليا وثائق كافية من اجل انشاء مثل هذه الأفرقة العاملة بما فيها الوثيقة CD/181 وما يتصل بها من قرارات الجمعية العامة •

(٣) وضع برنامج شامل لنزع السلاح •

على الرغم من أنني لا أدعي امكانية التوصل الى اتفاق بشأن نص واضح حول برنامج شامل لنزع السلاح خلال الدورة الحالية للجنة ، فلا أقل من أن أدعو الى مزيد من المرونة في مواقف بعض الوفود ومجموعات الوفود ، في المفاوضات التي يجريها حاليا سفير المكسيك الموقر ، والذى أود مرة ثانية ، أن أنقل اليه امتنان الوفد الكيني لما يبذله من جهود متواصلة بامتداد الأشهر في المفاوضات الدائرة داخل الفريق العامل الخاص بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح • السيد الرئيس، لقد أردت أن أطلب من سفير المكسيك ، صاحب السعادة ، " الفونسو فارثيا روبليس" ، ان يكشف لي سر صناعة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تمده بكل القدره على الاحتمال والانضباط والحزم والمثابرة التي يملكها ، والتي تمكنه في الوقت ذاته من البقاء لطيف المعشر ، محبوبا ، متمتعا بأقصى الاحترام •

ان مثل هذا الكشف سيكون بلا شك ، أحد اجراءات بناء الثقة للوافدين الجدد على لجنة نزع السلاح مثلي شخصيا •

ان البحث عن تفاهم متبادل ومرونة وتعاون في المفاوضات حول البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يستمر ، ويجب علينا أن نستمر في البحث عن لغة مشتركة وتلاقي في الأفكار حول القواعد الأساسية للوثائق الثلاثة المقدمة من مجموعات الوفود المختلفة حول البرنامج الشامل لنزع السلاح وهي CD/223 و CD/205 و CD/245

وعلينا الان ان نحاول ان نقلل من الأقواس في النص والموحد وبذلك نسهل عمل الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانيه المكرسة لنزع السلاح •

(٤) وضع مشروع احكام لاتفاقية متعددة الأطراف حول الأسلحة الكيميائية •

ان وفدى هنا أيضا ، يقدر صبر وجهود السفير سوجكا الموقر من بولندا ، الرئيس الحالي للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ••• وهذا مجال معقد من مجالات أنشطة اللجنة ، لكننا يجب أن نستمر في البحث عن حل توفيقي وتسوية على أساس من الوثيقة CD/220 ، مع العدالة الكاملة التي يجب ان تعطى ، وسوف تعطى بكل تأكيد ، الى الأوراق الاخرى المتعددة المقدمه الى الفريق من أجل التفاوض •

وهذا نفسه ينطبق على

(٥) وضع مشروع احكام لاتفاقية متعددة الأطراف حول الأسلحة الاشعاعية •

ان الفريق العامل الخاص بهذا الموضوع ، يرأسه حاليا السفير فيخنر الموقر من جمهورية المانيا الاتحادية ، والذى أشعر نحوه بالامتنان للطريقة التي يدير بها مداولات الفريق •

ويبدو ان هناك توافقا في الآراء قد بدأ يظهر في هذا الفريق حول بعض من الصياغات المتعددة المنبثقة من الاوراق المتعددة المطروحة أمام اللجنة ، وهذا اتجاه مشجع ننتظر ثماره النهائية بفارغ الصبر •

(٦) وضع مشروع احكام لاتفاقية متعددة الأطراف حول ضمانات الأمن •

هنا أيضا ، هناك بعض العلامات المشجعة ، بفضل جهود الموقر السفير احمد من الباكستان •

ومن الواضح بقاء كثير من الصعوبات الواجب تخطيها في كل الأفرقة العاملة السابق ذكرها ، وقد تكررت التساؤلات حول كيفية من الآن في عمل هذه الأفرقة ، مع اقتراب الدورة الاستثنائية الثانيه •

يبدو لي ، انه يجب بذل عناية خاصة حتى لا يؤدى انتشار الاقتراحات والاقتراحات المضادة الى اغراقنا ، أو استنزاف قدرات اللجنه في بحث هذه الأوراق والنظر فيها •

ان هذه الأوراق يجب أن تدرس بعناية وتوحد ، ثم يتم التفاوض بشأنها في ضوء الوثائق الأساسية الموجودة فعلا •

ومن الواجب التعرف على العناصر المشتركة واعادة تنظيمها في تسلسل منطقي ، وينبغي تلافي انتشار الأقواس وازدواج الصياغات والوسيلة الوحيدة للتقليل من الأقواس ، هو ابقاؤها فقط

بالنسبة للصياغات التي ما زالت توجد حولها اختلافات أساسية ، كما انه ليس مما ينصح به ، أن نورد كل الآراء الماضية والحاضرة والتعليقات التي أبدتها الوفود حول كل البنود ، ويجب ان نتخذ قرارا موحدا في هذا الصدد قبل انتهاء الدورة الحالية للجنة •

كما يجب أن تستخدم النصوص الموحدة كقواعد للمفاوضات المستقبلية ويمكن للامانة أن تعدها بشكل ملائم كمشروعات تقارير يمكن تقسيمها مثلا الى ثلاثة أقسام كبيرة •

ففي القسم " الف " على سبيل المثال ، قد توضع كل التدابير أو العناصر التي حولها فعلا التقاء في الأفكار •

وفي القسم " باء " توضع العناصر أو التدابير التي لم يتم التوصل بشأنها الى توافق كامل في الآراء وان كانت الاختلافات حولها غير أساسية أو عميقة •

ويتضمن القسم " جيم " كل التدابير والعناصر التي ما زالت توجد حولها خلافات أساسية ، على أن يحظى هذا القسم من التقرير بدرجة أعلى من التركيز اثناء المفاوضات في المستقبل •

ويمكن انتهاء كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ، بعرض لردود الفعل أو التعليقات الجوهرية التي أبدتها الوفود المختلفة ومرة أخرى ، فقط تلك التي لم يمكن الاتفاق على اسقاطها •

وسوف تستمر المحاولات في ازالة هذه الاختلافات والأقواس في نيويورك أثناء الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية ، ثم بعد ذلك ، اثناء انعقادها •

ان وفدي مستعد ، بل هو حريص على الاشتراك في التوصل الى هذا المسعى ، بشكل بناء وفعال على الرغم من امكانياتنا البشرية المحدودة جدا ، وأخيرا وليس آخرا ، فان احدى القضايا ذات الأولوية العليا في الدورة الاستثنائية الثانيه هي مسألة تدعيم القدرة التفاوضية للجنة نزع السلاح ومشكلة اعادة النظر في عضوية اللجنة • انني لعلى يقين يا سيادة الرئيس ، انك قد بدأت فعلا شخصيا ، في مشاورات غير رسمية حول هذه المسألة ، وان وفدي يؤكد تأييده الكامل لهذا المقترب ونأمل أن تتمكن اللجنة قريبا من التوصل الى اتفاق حول كيفية معالجة هذا الامر •

ان امنيتنا الأساسية هي أن تحتفظ اللجنة بخاصيتها الأساسية باعتبارها الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف حول كل امور نزع السلاح ، مع العمل على زيادة وتأمين خصائصها الأساسية الأخرى من كفاية وسرعة في الانجاز وفاعلية ، وينبغي التأكيد على كل ذلك الآن وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة •

السادة المندوبون الموقرون ، والآن ، اسمحوا لي أن أنتقل الى الجزء الثاني من حديثي اليوم ، موضوع البند الثالث من جدول أعمالنا وأقصد اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

ان كل ما كتب حول نزع السلاح حتى الآن يؤكد على حقيقة أن الأسلحة النووية تشكل أعظم وأخطر تهديد للبشرية ، وفي سياق تدخلي الحالي ، يمكن الاستناد بوجه خاص الى الفقرات ١١ و ١٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٥٦ الى ٦٥ من الوثيقة النهائية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح •

كما ان الجمعية العامة قد أقرت عددا من القرارات حول قضية ضمانات الأمن ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية مثل بلدي كينيا •

ان كثير من الوفود قد أكدت مواقفها عدة مرات على مدار وجود هذه اللجنة وفي بياني يوم ٢٣ شباط/فبراير ، أعربت عن قلق وفدي المتعاظم من نقص التقدم في المداولات حول بنود اللجنة ذات الأولوية القصوى أعني البند ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، ولم نكن الوحيدين في هذا الصدد .

وخلال ذلك البيان ، قمت بابراز عدة نقاط يعلق عليها وفدي أهمية كبيرة ، مثلا ، ان الحفاظ على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتدعيمه يعتمد الى حد كبير على سلوك الدول غير النووية ، وان نظرية الردع النووي وتطبيقها لا تقبلها كثير من الوفود لانها تمثل تناقضا بالغ السوء والخطورة .

انني لا أستطيع الا أن اكرر ندائنا الجدي للقوى الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد النظر في سياساتها ومواقفها المعلنة المتعلقة بالتدابير الخاصة بجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية .

ان ارتباط مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بمسألة الحظر الشامل للتجارب النووية يماثل ارتباط معاهدة منع الانتشار بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي يطالب بها المجتمع الدولي منذ عدة سنوات . ان الصبر ، بكل تأكيد ، فضيلة عظيمة ، لكن له حدوده ، وفيما يتعلق بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فانها قد مارست ، وسوف تستمر بلا شك في ممارسة حقها المشروع في مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم فورا بتعهدات واقعية ذات الزام قانوني فيما يتعلق بتقدم جوهري وسريع نحو نزع السلاح النووي والتوصل النهائي لعقد لاتفاقية قانونية ملزمة حول نزع السلاح الشامل والكامل خاضعة لرقابة دولية حازمة ، مناسبة وفعالة .

ان التصريحات من جانب واحد الصادرة في عام ١٩٨٠ عن الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وكما هو موضح في الفقرة ٣٢ من الوثيقة النهائية ، ليست مقبولة من مجموعة الـ ٢١ ومن وفود كثيرة اخرى ، ليس فقط لأنها تفتقر الى الالتزام الجاد من جانب مصدريها ، وهو الالتزام الضروري لتلبية الطلبات العادلة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ولكن ما هو أسوأ من ذلك أن هذه التصريحات ، وهو مما يثير السخرية ، تدعو الى حماية الدول الحائزة للأسلحة النووية من الدول غير الحائزة لها . ان وفدي يذكر ويؤكد التزامه بموقف مجموعة الـ ٢١ المبني على أن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تكون عالمية وغير مشروطة . وأود في هذا الصدد ، أن أشير بالتقدير الى التأكيد المتكرر الذي أصدرته جمهورية الصين الشعبية من جانب واحد ، لأول مرة عام ١٩٦٤ ، من أنها " لن تكون في أي وقت وتحت أي ظروف البادئة باستخدام الأسلحة النووية " ، كما نشير أيضا باهتمام الى مقترحات الصين حول مسألة ضمانات الأمن الواردة في الوثيقة CD/207 في ٦ آب/أغسطس ١٩٨١ . ان هذه الوثيقة جديرة بأن تدرس عن قرب ونأمل أن تخرج علينا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بمواقف أعيد النظر فيها ، لتضعها أمام اللجنة لتدرسها بعمق ، وسيأتي هذا التحرك بكل تأكيد ، متسقا مع الفقرة ٥٩ من الوثيقة النهائية والتي تحض في مضمونها بأن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا حثيثة للتوصل الى اجراءات فعالة وغير مشروطة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية .

وفي هذا المجال ، يود وفدي أن يكرر التأكيد على الحاجة الكاملة للالتزام بدقة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الموقعة في أول تموز/يولية ١٩٦٨ والتي بدأت في السريان اعتبارا من ٥ اذار/مارس ١٩٧٠ . ان هذه المعاهدة تخدم المصالح الأمنية لكل الدول ، تماثل في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها . والى ان يتم التوصل الى تحقيق نزع السلاح النووي وابرام

معاهدة دولية حول نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، فانه من المسلم به ان تتخذ الجماعة الدولية اجراءات تتفق والمبادئ التالية :

١ - هناك حاجة ملحة للاسراع ، داخل لجنة نزع السلاح وفريقها العامل المختص بضمانات الأمن ، لعملية التوصل الى معاهدة صالحة في كل زمن حول مسألة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

٢ - من الأمور ذات الضرورة الملحة ان تتخذ القوى النووية اجراءات فعالة ومناسبة بالنسبة لكل الدول غير الحائزة للاسلحة النووية دون أي شروط أو حدود .

٣ - يجب ان يتوقف تجريب الاسلحة النووية في الحال .

٤ - اتخاذ قرار بالحظر الفوري والكامل لاستخدام الأسلحة النووية .

٥ - وضع اجراءات دولية مناسبة وفعالة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

٦ - الاقرار السريع لمعاهدة دولية لتأمين الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية .

٧ - الضرورة الملحة لتنفيذ قرارات وتوصيات الجماعة الدولية في مجال نزع السلاح على المستويين الشامل والأقليمي مثل القرارين رقم P - 28/72 و P - 29/12 المتعلقين بزيادة أمن الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، واقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا والذين تم اقرارهما في المؤتمر الاسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في بغداد ، العراق ، من ١ الى ٦ حزيران /يونيه ١٩٨١ .

وعلى ذلك ، فان ضمانات الأمن لا يجب أن تمتد فقط الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وانما أيضا الى المناطق الحائزة للأسلحة النووية ، وهنا أيضا ، فان سلوك الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف يكون عاملا محددا ذي دلالة ، خاصة في هذه المرحلة التي نواجه فيها مستويات رفيعة من التقدم التكنولوجي السريع كما يجب حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الهجوم أو التهديد بالهجوم عليها بالأسلحة النووية في كل البيئات المحيطة بما فيها الفضاء الخارجي .

وختاما ، يجب أن أقول أن الكرة في ملعب القوى الحائزة للأسلحة النووية ، وعلى لجنة نزع السلاح وفريقها العامل المختص بضمانات الأمن أن تعمل في مناخ التقارب وتركز جهودها على القضايا والمشكلات المحددة التي تظهر في مختلف الاقتراحات ، والتي ما زالت محل خلافات كبيرة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها . يجب اذن باختصار ، تكثيف البحث عن " منهج مشترك " تقبله كل الوفود والتجديد الفوري لولاية فريق العمل المذكور في بداية عمل اللجنة السنوي ، بهدف اتاحة الفرصة للفريق العامل للاستمرار في التفاوض من اجل التوصل الى اتفاق كما أوصت بذلك الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٥/٤٦ في ٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ .

السيد الرئيس •

أود في النهاية أن أعلن رضاء الوفد الكيني عن الاسلوب الذى تدار به المشاورات والاتصالات غير الرسمية ، خاصة تلك المتعلقة بالبند ١ و ٢ من جدول أعمالنا وذلك تحت رئاستكم ذات الكفـــاءة والقدرة العالية • لقد اثبتت المشاورات فائدتها العظيمة ، وآمل ان تستمر قوة الدفع وان تكشـــف ارادة مناقشة الاختلافات القائمة بين الوفود ومجموعات الوفود بهدف التوصل الى اتفاق سريع حـــول كل من المشكلات الاجرائية والجوهرية المطروحة أمامنا لنحلها •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل كينيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة ، والآن أعطي الكلمة لممثل الارجنتين ، سعادة السفير كاراسالس •

السيد كاراسالس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) :

لقد اتيحت لي الفرصة من قبل لاعرب عن رضاء وفدى لرؤيتكم تترأسون عمل هذه اللجنـــة ، وعن تقديرنا للكفاءة العالية التي عمل بها سلفكم في رئاسة اللجنة ، سفير ايران • اسمح لـــي اذن يا سيدى ، أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن سعادة وفدى لوصول ممثلين جديدين الى هذه اللجنة، وهما سفير هولندا وتشيكوسلوفاكيا ، كما أود أن أعرب ايضا عن أسفي الشخصي لرحيل السفير ماليترا من رومانيا ، الذى تعود صداقتي بـــه الى عشرين عاما مضت ، والذى سعدت بالعمل معـــه في هذه اللجنة • وأود أن أطلب الى الوفد الروماني أن يتكرم بنقل أطيب تمنيات وفدى وتمنياتـــي الشخصية الى السفير ماليترا بالنجاح في المهام الجديدة التي عهدت بها حكومته اليه •

أود أن أتحدث اليوم عن بند جدول الأعمال الذى كان محل مناقشتنا في الاســـبوع الماضي ، والذى كنت قد طلبت بصدده ادراجي على قائمة المتحدثين ، وأقصد البند الرابـع من جدول أعمال اللجنة والمتعلق بالأسلحة الكيماوية •

ان وفدى يشعر بالاغتباط للاتفاق الخاص بتجديد ولاية عمل فريق العمل المختـــص بالأسلحة الكيماوية ، ذلك الاتفاق الذى كان يأمل الكثيرون منا في التوصل اليه ، والذى لم يكـن الطريق اليه يسيرا ••• اننا نأمل أن تعطي هذه الولاية الجديدة دفعة جديدة لمناقشات هذا الفريق ، والتي ادارها السفراء أوكاوا وليدغارد بكفاءة عاليه خلال الأعوام الماضية والتي يقودهـا اليوم بنفس الحماس، السفير سوبكا •

ولا أجد ضرورة في ابراز الأهمية التي تمثلها معاهدة حول الأسلحة الكيماوية في الاطـــار العام لنزع السلاح ، ان التوصل السريع لهذه المعاهدة سيكون استجابة للتطلعات العميقة للجماعة الدولية ، والتي أحيطت حتى اليوم ، على الرغم من المفاوضات الثنائية الدائرة بين الولايـــات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والأعوام الطويلة من المناقشات المتعددة الأطراف في مؤتمـر لجنة نزع السلاح وفي اللجنة الحالية •

ان العناصر الكيمائية تتميز بطبيعتها بخصائص فنية متعددة ، تجعل عملية حظرها مسألة معقدة ، ولا تشكل المواد الكيمائية المهلكة بالغة السمية خلافا كبيرا حولها حيث ان درجة سميتها المرتفعة تعني انه لا يمكن استخدامها في الأنشطة السلمية ولأغراض البحث ، الا بكميات متناهيـــة الصغر •

ولا تبدو الصورة بهذا الوضوح بالنسبة للمواد الكيماوية المهلكة والمضرة ، التي تستخدم في مجالات الطب والزراعة والمجالات السلمية الأخرى ، ويرجع ذلك لطبيعتها المزدوجة ، وللتقدم الدائم في الصناعات الكيماوية والأبحاث المستمرة حولها •

ان " السلائف " بالاضافة الى ظهور " الأسلحة الثنائية " قد أضافت مشكلات جديدة وصعبة الى صياغة تعريف دقيق وصحيح للأسلحة الكيماوية الواجب حظرها وفقا للاتفاقية •

وفي هذا الصدد ، فان وفدي يرى ، كما سبق أن أعلن في بيانه يوم ٢١ تموز/يولية ١٩٨١، أن يتضمن تعريف" الاسلحة الكيماوية " ذكرا لتعبير " الأسلحة الثنائية " •

ان معيار " الغرض العام " سوف يسمح بعمل تفرقة عامة بين المواد الكيمائية المحظورة وتلك المسموح بها ، وان كان يجب أن يستكمل بمعايير أخرى مثل " النسمية " و " التركيب الكيميائي " و " الكمية " •

ان أهمية التكامل بين المعايير المختلفة تظهر ، بوجه خاص، في مجال التحقق من الالتزام بالاتفاقية • ان الطبيعة الذاتية لما يسمى بمعيار " الغرض العام " وصعوبة تطبيقه ايجابا أو سلبا ، تبرز اللجوء الى وسائل أخرى لتحديد ما اذا كان انتاج أو تخزين أو نقل مادة ما ، بكمية ما من عدمه ، يشكل انتهاكا للاتفاقية •

اننا نعتقد أن للسجلات الدولية الخاصة بانتاج واستهلاك وتصدير واستيراد مواد كيمائية محددة قد تكون ذات فائدة عظيمة في هذا الصدد •

ان وفد الارجنتين ، مع غيره من الوفود ، قد أيد باستمرار الحظر الكامل للأسلحة النووية، على أن يشمل نطاق الحظر " استخدام " هذه الأسلحة •

وقد اثيرت في مواجهة هذا الاقتراح حجج شتى ، لا يراها وفدي مقنعة على الرغم من الاحترام الواجب الذي يكنه نحو الوفود التي أبدتها •

لقد قيل أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ يحظر تماما استخدام المواد الكيمائية اثناء الحرب ، وان تكرار هذا الحظر سوف يثير الشكوك فيما يتعلق بالقيمة المعترف بها للبروتوكول وان تضمين آلية للتحقق سوف يؤدي الى التباسات •

لكننا لا نوافق على هذا الرأي للأسباب الآتية :

اولا ، ان أنصار الحظر الصريح " لاستخدام " الأسلحة الكيمائية لم يرموا أبدا الى اضعاف بروتوكول ١٩٢٥ ، على العكس من ذلك ، ان صلاحيته يمكن أن يعاد تأكيدها بوضوح في ديباجة الاتفاقية وفي فقراتها التنفيذية •

ان وجود الاتفاقيات الدولية التي تتكامل ويؤكد بعضها البعض هو أمر طبيعي في التطور الدائم للأدوات الدولية ، ويمكن ان نذكر على سبيل المثال البروتوكولات الاضافية لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الصراعات الدولية المسلحة والتي ابرمت في عام ١٩٧٧ • ان هذه البروتوكولات الاضافية تؤكد سريان مفعول اتفاقيات ١٩٤٩ ، ثم تنص على مجموعة من التدابير التي تكمل وتطور تدابير تلك الاتفاقيات •

ثانيا ، ان بروتوكول ١٩٢٥ قد تم تحريره في مرحلة معينة من تاريخ القانون الدولي ، وقد تطور هذا التاريخ وتقدم منذ ذلك الحين • ففي الماضي ، كانت " الحرب " التي اقتصر البروتوكول على الاشارة اليها ، تتميز بوضوح عن " الصراعات المسلحة " الأخرى • ان الطبيعة الخاصة للظروف التي كانت تقع فيها الحرب كانت تؤدى الى نتائج قانونية لا تعرفها اساليب الصراع الاخرى •

لقد تم حظر الحرب جزئيا في المقام الاول بواسطة ميثاق عصبة الأمم في عام ١٩١٩ ثم نهائيا في ميثاق بريان كيلوج في عام ١٩٢٨ ، لكن الصراعات المسلحة الأخرى ، التي لا تتفق في خصائصها مع مفهوم حالة الحرب ، ظلت على هامش هذا الحظر • ان ميثاق الأمم المتحدة قد أزال هذا الفارق عندما أنكر بشكل مطلق أى التجاء للقوة •

ومنذ ذلك الوقت ، حلت مفاهيم أخرى محل المفهوم التقليدى " للحرب " مثل " الصراع المسلح " و " العمل العدائي " والتي تنطبق على قدم المساواة على المواقف كما تنطبق على من يخلقونها •

ان بروتوكولات جنيف لعام ١٩٤٩ تشكل مثالا جيدا ، فالفقرة الأولى من المادة الثانية ، المشتركة في البروتوكولات الأربعة ، تشير الى " صراعات دولية مسلحة " ، وهو مفهوم ينطبق على الحرب كما ينطبق على أى صراعات أخرى مسلحة بين الدول ، أيا كانت حدتها ••• ان البروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧ ، والتي أضافت عناصر جديدة لهذا الاطار المرسوم ، قد تابعت هذا التطور •

ان تطور المفاهيم يظهر جليا في الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيماوية ، والتي بدأنا نهتم بها •

فالعنصر الثاني من الاتفاقية ، الوارد في تقرير فريق العمل المقدم عام ١٩٨١ ، يتحدث عن " أغراض عدائية " • وفي العنصر الثالث الخاص بحظر نقل الأسلحة الكيمائية الى " أى شخص " ، اصطلاح واسع المرمى ، لا يهدف فقط الدول وانما أيضا أى جماعة أو منظمة أو شخص •

من الجلي اذن أن تدابير بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ تدابير محدودة ، ومن هنا ضرورة أن يمتد الحظر في الاتفاقية الجديدة ، الى الاستخدام •

ثالثا ، ان الصياغة المتعلقة بالمواد والأجهزة المحظورة كما وردت في بروتوكول جنيف غير واضحة ، لدرجة انه يمكن ان نشك جديا في أن هذا البروتوكول يشمل فعلا كل الأسلحة الكيماوية التي أصبح من الممكن وجودها بفضل التطور الكبير في الصناعات الكيمائية ، بما فيها الأسلحة الثنائية •

رابعا ، انه في خلال الخمسين عاما الماضية ، ظهرت اتهامات كثيرة باستخدام الأسلحة الكيماوية ، وكما اعتدنا مع الواقع الدولي ، فمن المتوقع استمرار ظهور هذه الاتهامات مستقبلا •

ان وجود بروتوكول يحظر " استخدام " الأسلحة الكيمائية ، دون ان يوفر اجراءات للتحقق في هذا المجال ، يهدد بخلق موقف من عدم الأمان ، حيث لا يمكن التأكد من صحة الاتهامات والردود عليها ، ولا يمكن حسمه الا اذا وجد " الاستخدام " له مكانا ايضا في الاطار العام للحظر الذى تكفله اتفاقية شاملة تقدم نظاما مرضيا للتحقق •

انني أود أن أتحدث الآن بالتحديد عن التحقق ، أحد الأوجه الهامة في الاتفاقية •

ان الارجنتين تميل الى تأييد نظام من للتحقق يجمع ما بين الآليات القومية والدولية •

اننا نعتقد أن التحقق الدولي ، بما يتضمنه من تغتيش ميداني يتم على أسس غير تمييزية ، هو النظام الوحيد الفعال الذى يضمن للدول الآخذة في النمو ، والتي لا تتوفر لديها مستويات عالية من التكنولوجيا ، أن تطمئن الى احترام الدول الاخرى الأطراف لتدابير الاتفاقية •

وتتمسك بعض الدول في معارضتها لنظام التحقق الدولي بحجج السيادة ، واعتقادها أن مثل هذا النظام سوف يعني تدخلا في الأنشطة الصناعية للدول المعنية •

ويجب ان يقوم هذا النظام للتحقق الدولي من خلال جهاز يمثل الدول الأطراف ويشكل على أساس من التوزيع الجغرافي المناسب ، ويقوم بتطبيق الأساليب المقبولة عالميا ويراقب احترام الاتفاقية على أساس من المساواة بين كل هذه الدول وبذلك نضمن حماية مصالح الجميع •

ان عنصر التفرقة الذى يهدد حقوق الدول ، لا يجب أن يوجد في أى اتفاقية تتوصل اليها لجنة نزع السلاح ، أول جهاز تفاوضي حقيقي •• ان تطبيق اللجنة لقاعدة توافق الآراء عند التوصل الى اتفاقية يجعل هذه الاتفاقيه تلقى قبولا عالميا •

ان وفدى ، كما أعلن في مناسبات سابقة ، يرى انه من الضرورى ان تكون لجنة استشارية من عدد صغير من الدول الأطراف ويكون في متناولها مجموعة من الخبراء المعنيين من قبل هذه الدول ، وعلى أن يعترف بهذه اللجنة كجهاز للمراقبة والتحقق من احترام وتطبيق الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيماوية •

ويجب ان تتلقى هذه اللجنة الاستشارية أى اتهامات تتعلق بأى انتهاكات محتملة وتكون مسؤولة عن تأكيد أو نفي هذه الانتهاكات •

وعلى الجانب الآخر ، فاننا لا نؤيد فكرة الاستعانة بمجلس الأمن في أى مرحلة من هذه الاجراءات ، فنظام التصويت الحالي في هذا الجهاز يجعله غير ملائم للقيام بدور ايجابي محايد في مجال التحقق •

لقد سبق أن ذكرت أنه بالاضافة الى الطابع السياسي فهناك القضايا الفنية المتعلقة بهذا الموضوع ولقد تلقت هذه اللجنة ، والفريق العامل المختصر مجموعة من الوثائق التي تصف أساليب التحقق الممكنة لكل عنصر من عناصر الاتفاقية •

ولن استرسل في تفاصيل هذه المقترحات وانما سوف اقتصر على الاشارة الى انه مهما توفر التقدم العلمي والتكنولوجي الذى يسمح لنا بالاقتراب من نظام التحقق الأمثل ، فسيكون هناك دائما هامش للشك ، وامكانية للتضليل أو لكتمان الحقائق •

هل سيأتي اليوم الذى يمكننا فيه أن نتأكد من أى دولة قد قامت بالفعل بتدمير كل مخزونها من الأسلحة الكيماوية ؟ أو أنها ، في اعلانها ، لم تغفل ذكر بعض من أماكن التخزين ؟ وأى نوع من أنظمة التحقق يمكن وضعه لنمنع العلماء والمهندسين من افشاء معلومات هامة قد تمكن آخرين من صنع أسلحة كيماوية •

ان السفير اوكاوا في حديثه في الجلسة العامة يوم ٢٣ شباط/فبراير الماضي حول البند الأول من جدول أعمالنا ، قال ما يلي :

" ان الأداء الفعال لنظام تحقق موثوق به لهو على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لأى اجراء لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة ، بيد أن البحث عن الكمال المطلق في آلية التحقق ، أى في طريقة تحقق معصومة من الخطأ ، قد يتسبب في عدم التوصل الى أى اتفاق . فلا بد من ايجاد توازن معقول من ناحية بين جدوى الحصول على اتفاق ايجابي لنزع السلاح ولو غير كامل ، وبين الخطر المتمثل في أن بعض الانتهاكات جائزة الوقوع نظريا برغم آلية التحقق التي تم الاتفاق عليها من ناحية اخرى ، ولعل كفاية أى نظام للتحقق هي في نهاية المطاف مسألة تقدير سياسي وثقة متبادلة . "

اننا نعتقد ان كلمات سفير اليابان وثيقة الصلة أيضا بمجال اتفاقية حول الاسلحة الكيماوية .

ان كل معاهدة يجب أن تستند الى قدر معين من الثقة بين الأطراف ، واذا كان علينا أن نختار بين أن يكون لدينا اتفاقية متضمنة لنظام ملائم ، وأكرر على كلمة ملائم ، للتحقق الدولي والوطني ، حتى لو كان هذا النظام لا يمثل الكمال المطلق في كل ما يقدمه من تدابير ، وبين ألا يكون لدينا أية اتفاقية على الاطلاق ، فاننا نفضل الخيار الاول .

ان وفدى سوف يستمر في المساهمة في البحث عن نظام يقبله الجميع ، حتى نتمكن بتوفر حسن النية ، والتعاون بين كل أعضاء اللجنة ، من صياغة اتفاقية حول الأسلحة الكيماوية بعد أن أصبح اقرار مثل هذه الاتفاقيه ضرورة بالغة الالحاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الارجنتين على بيانه وعلى الكلمات الكريمة التي وجهها للرئاسة ، والآن أعطي الكلمة لممثل الصين ، سعادة الوزير تيان جين .

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، منذ أن انشأت اللجنة في عام ١٩٨٠ ، الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية ، تحت الاشراف النشط للسفير اوكاوا من اليابان والسفير ليدفارد من السويد ، دارت مناقشات مفصلة وعميقة داخل الفريق حول المسائل المتعلقة باتفاقية لحصر الأسلحة الكيماوية . وخلال المناقشات حول " عناصر اتفاقية للأسلحة الكيماوية " على وجه الخصوص ، اتضحت الكثير من القضايا . اننا سعداء هذا العام برؤية اللجنة تتخذ القرار الصحيح بتوسيع ولاية الفريق العامل حتى يمكن له ان ينتقل في عمله ، الى المرحلة النهائية المتعلقة بوضع الاتفاقية ، ونأمل أن يتمكن الفريق العامل تحت السفير سوبكا من بولندا وبفضل جهود كل الوفود من انجاز الواجب المهام الذى كلفته به اللجنة .

وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد تحقق في مجال عملنا ، الا ان الطريق المؤدى الى اتفاق ليس ممهدا ولا يوجد مجال للكثير من التفاؤل في هذا الصدد . ان بعض الاحداث التي وقعت خلال العامين الاخيرين بصفة خاصة ، قد أثارت لدينا احساسا عميقا بالقلق وأود أن أشير أولا الى الاتهامات الخاصة باستخدام الأسلحة الكيمائية في افغانستان ولاوس وكمبوتشيا . ان عددا من التقارير والحقائق قد أثار بالفعل الاهتمام البالغ للرأى العالمي ومن الطبيعي أن يطالب الناس باجراء تحريات عادلة وكشف الحقائق ، وقد اتخذت الأمم المتحدة قرارات حول هذا الموضوع

وشكلت مجموعات لاجراء التحريات • وبالرغم من أن الدول المعنية قد انكرت بوضوح استخدامها للأسلحة الكيمائية ، الا انها عرقلت سير هذه التحريات • وبالنظر الى هذه الظروف قد يتساءل المرء : كيف يمكن " للثقة " التي يتحدثون عنها بكل هذه الطلاقة أن تقوم اذا لم يكن هناك دليل على الالتزام بالمعاهدات الدولية القائمة فعلا ؟ كيف يمكن ضمان فاعلية الاتفاقية المستقبلة ؟ ان الأمور على حالتها هذه سوف تلقى بالتأكيد ظلالها على المفاوضات الدائرة • بالاضافة الى ذلك ، فان احدى القوى العظمى قد أكدت انها قررت انتاج الأسلحة الكيمائية الثنائية بهدف تحقيق التوازن في مواجهة تفوق القوة العظمى الأخرى في ميدان الأسلحة الكيمائية • ان هذا القرار كفيل بدوره لأنه يؤدى الى مزيد من التوسع في ترسانة الأسلحة الكيماوية للقوة العظمى الأولى ونحن نعلم جميعا أن تكنولوجيا انتاج الأسلحة الكيماوية الثنائية ليس سرا بالنسبة لكلا القوتين العظميين ، وان كلاهما تملك القدرة على انتاج مثل هذه الأسلحة بكميات كبيرة • ان اقرار مثل هذه التكنولوجيا سوف يحول انتاج عوامل الحرب الكيمائية الى انتاج للمواد الكيمائية العادية وبالتالي فان الاعداد لحرب كيمائية سيصبح اكثر سرية واكثر سهولة مما يزيد من مخاطر تلك الحرب • ان كل الشعوب تواجه موقفا انتقل فيه سباق التسلح بين الدولتين اللتين تملكان اكبر ترسانات للأسلحة النووية والتقليدية الى ميدان جديد ، ووصلت فيه قدرتهما على تطوير واستخدام الأسلحة الكيمائية الى مرحلة جديدة • ان فشل هذا الفريق العامل في تحقيق تقدم سريع في مفاوضاته ، وفشله في التوصل ، في أقرب وقت ، الى اتفاقية حول الحظر العام والتدمير الشامل للأسلحة الكيمائية سوف يؤدى الى تصعيد سباق التسلح بين القوى العظمى في مجال الأسلحة الكيمائية ويزيد بالتالي من احتمالات استخدامها على مستوى أكثر اتساعا في الحروب والصراعات المسلحة ، وهذا شئ قد صممت شعوب العالم على رفضه • ان لجنة نزع السلاح مسؤولة عن منع نشوء هذا الموقف وعن التوصل الى اتفاق بشأن ابرام اتفاقية للأسلحة الكيماوية في أسرع وقت ممكن •

ان الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية يعمل الآن في صياغة التدابير المحددة للاتفاقية المستقبلة ، وقد تمسكنا دائما بأن يغطي نطاق الحظر في الاتفاقية المستقبلة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية وقد شرح وفدنا تكرارا السبب وراء ذلك خلال الاجتماعات العامة للجنة نزع السلاح وخلال اجتماعات الفريق العامل للأسلحة الكيماوية • وفي الوثيقة CD/CW/CRP.24 بتاريخ ٣ آذار/ مارس ١٩٨٢ المقدمة من وفود الارجنتين واستراليا واندونيسيا والصين والباكستان توجد فقرة شرطية خاصة بحظر استخدام الأسلحة الكيماوية • ولن أكرر هنا الأسباب التي تجعل من الاتفاقية المستقبلة عملا مكملا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وليست عملا مناقضا لها ، فقد سبق وان ذكرت هذه الاسباب من قبل • انني أود فقط أن اقتصر على النقطة التالية وهي أن بروتوكول جنيف يفتقد لوجود اجراءات للتقاضي ونصوص متعلقة بالتحقق مما أدى الفشل في اتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج ومنع أى انتهاك لهذا البروتوكول في السنوات التي تلت عقده • واذا لم يقم نطاق الحظر للاتفاقية المستقبلة بتغطية حظر الاستخدام ، فان أى اجراءات للتحقق ، أيا كانت درجة تفصيلها ، لن تنطبق على استخدام الأسلحة الكيماوية ، مما يؤدى لوجود ثغرة خطيرة • اننا نرجو أن تقوم الوفود الحاضرة والمدركة للضرورة الملحة لحظر استخدام الأسلحة الكيماوية ، بالنظر جديا في هذا الاقتراح •

لقد ناقش الفريق العامل مسألة التحقق بشكل واقعي • ان الوفد الصيني يرى أن أى اتفاقية لمنع الأسلحة الكيمائية يجب ان تتضمن رقابة دولية دقيقة وفعالة واجراءات للتحقق ، وبدون ذلك فلا يمكن ايجاد اتفاق له معنى حول نزع السلاح ولقد أوضح الوفد الصيني في ورقة العمل CD/102

التي قدمها في ١٩٨٠ ، ضرورة وجود اجراءات رقابة دولية صارمة وفعالة لضمان الالتزام الدقيق بتدابير الاتفاقية • ومن أجل هذا الغرض ، يجب انشاء جهاز رقابة دولي مناسب ، يتولى مسؤولية التحقق من تدمير المخزون من الأسلحة الكيمائية وازالة تسهيلات انتاجها • كما يجب منح هذا الجهاز السلطة الكافية ليمكنه البدء من اجراء التحريات السريعة اللازمة في حالة وجود شكوى تتعلق باستخدام الأسلحة الكيمائية أو أي انتهاكات أخرى واتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجة مثل هذا الانتهاك بعد التحقق من هذه الشكوى • وفي هذا الصدد فان الوثيقة CD/244 التي قدمها وفد المملكة المتحدة تقدم اقتراح شامل مشابه في شكل تدابير خاصة بالاتفاقية المستقبلة ، واننا لنقدر هذه المساهمة من جانب وفد المملكة المتحدة •

وهناك بعض المقترحات الواقعية في ورقة العمل CD/220 بشأن تشكيل ومهمة واجراءات العمل داخل الآلية الدولية للتحقق • وفيما يتعلق بمهمة الآلية الدولية للرصد والرقابة ، أود أن أشير الى أنه لا يوجد في ورقة العمل المذكورة وغيرها من الأوراق فقرة شرطية واضحة حول التفتيش الفعال على الموقع في استخدام الأسلحة الكيمائية • ونحن نعتقد أن التحقق من الموقع لا يعتبر ضروريا فقط وانما يمثل ضرورة ملحة في ضوء الأحداث الدولية التي وقعت في الأعوام الأخيرة ، والواقع أن هناك سيلا مستمرا من الشكاوى حول استخدام الأسلحة الكيماوية منذ توقيع بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥ ولهذا السبب ، فاننا نرى أن الاتفاقية المستقبلة لا يجب أن تشتمل في نطاق الحظر ، على استخدام الأسلحة الكيماوية فقط ، وانما يجب أن تمتد اجراءات التحقق في هذه الاتفاقية لتطبق على استخدام مثل هذه الأسلحة ، وبهذا يمكن تدعيم بروتوكول جنيف وجعل الاتفاقية المستقبلة أكثر شمولا وفاعلية •

ان مشاورات الخبراء التي عقدت حديثا قد أقرت وسائل قياسية لتحديد السمية المهلكة من خلال الحقن تحت الجلد والاستنشاق واقترحت عمل جداول تضم السلائف الاساسية وعوامل الحرب الكيمائية والمواد الكيمائية الأخرى الضارة والتي يصعب صياغة معيار سميتها • ان هذه النتائج الواقعية ذات الطبيعة الفنية ستكون بلا شك ذات فائدة لمفاوضات لجنة نزع السلاح ونحن نرحب بهذه النتائج الايجابية • وقد قام الخبير الصيني أيضا بتقديم ورقة عمل تضمنتها الوثيقة CD/CW/CTC/3 ونحن نأمل أن تستمر اللجنة في القيام بمزيد من المشاورات حول المشكلات الفنية خلال دوراتها القادمة ، مستفيدة في ذلك من وجود خبراء من الدول المختلفة في جنيف ، بهدف زيادة التقدم في مفاوضاتنا • اننا ندرك تماما أن المفاوضات حول منع الأسلحة الكيماوية هي في الاساس أمر سياسي أكثر منها قضية فنية ، وفي هذا الصدد فان القوتين العظميين المالكتين للاسلحة الكيماوية تحملان القدر الأكبر من المسؤوليات ولو انهما اوقفتا سباق التسلح فيما بينهما في مجال الأسلحة الكيماوية واثبتتا صدق نواياهما ، فسيؤدي ذلك الى الاسراع في عملية التفاوض حول ابرام اتفاقية لمنع الأسلحة الكيماوية •

السيد نافارو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، قبل أن أبدأ في شرح موقف فنزويلا فيما يتعلق بمختلف البنود المدرجة على جدول أعمالنا ، أود أولا أن اهنئكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح ، فبلادنا على وجه الخصوص ، تنعم بعلاقات طيبة مع البلد الذي تمثلونه •

وأود أيضا أن أعبر عن امتنان وفدي لسفير ايران من أجل الأسلوب الكفء الذي تولى به رئاسة اجتماعات هذه اللجنة خلال شهر شباط/فبراير •

عند وصولي الى هنا في العام الماضي ، لتمثيل بلادي في هذا المنبر التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، تلقيت ترحيبا حارا ، ويسعدني الآن أن أرحب بدوري بممثلي هولندا وتشيكوسلوفاكيا ، ولا شك أن اسهامها في أعمال هذه اللجنة سيكون له فائدة عظيمة .

وأود أيضا أن أوجه كلمات التوديع الى صديقي العزيز السفير ماليتزا من رومانيا وأعبر له عن تقديري وقدي وأطيب تمنياته له بالنجاح الباهر في المهام الجديدة التي دعي لتولي مسؤولياتها .

ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح على وشك الانعقاد ، وأهم وثيقة يجب اقرارها في تلك الدورة هي البرنامج الشامل لنزع السلاح ، واذا كانت هذه الوثيقة قد تخطت مرحلة التكوين ، الا أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن الاكتمال ومن المفهوم اننا نجد صعوبات كبيرة في صياغة الاجراءات التي يقوم عليها البرنامج .

ان الاجراءات التي يشتمل عليها البرنامج يجب أن تكون محددة وخاضعة للتنفيذ في اطار زمني معين ، وان كان من الضروري ألا تصل تلك المرونة لدرجة القضاء على اهداف ذلك البرنامج . اننا نؤكد على ضرورة ان يكون اقرار البرنامج الشامل لنزع السلاح في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح بالاجماع والا انتفى أول أهداف البرنامج وهو توحيد ارادة كافة شعوب العالم في عمل يهدف الى نزع السلاح العام والكامل .

ان التقاء الارادات لا يمكن أن يكون مجرد حل وسط بين افكار متعددة حول موضوع نزع السلاح . اننا لا نتفق جميعا على الأسباب التي يجب تحقيق نزع السلاح من أجلها ، ولكن نزع السلاح لن يتحقق اذا لم نصل الى اتفاق حول كيفية تحقيقه ، اننا محتاجون "لخلق نزع السلاح" ولذلك يجب دمج الأفكار لخلق جوهر جديد يتكون من العناصر التي لا يصح فصلها ، والا فان العمل المراد به أن يكون عالميا ، سوف ينحرف عن طريقه من أجل ارضاء أكثر المصالح أنانية .

ان كلمات وزير خارجية جمهورية فنزويلا السيد خوزيه البرتو زمبرانو فيلاسكو ، تنطبق على هذه المرحلة من المفاوضات ، أكثر من أي وقت مضى : " ان التعبير عن لحظة الصدق يمكن أن يكون في الكلمات التالية ، ان لحظة الصدق هي اللحظة التي ندرك فيها بوضوح ان النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يتحقق عن طريق تعديلات مؤقتة ، لا تؤدي الا الى امتداد حالة الاحتضار الحالية ، وانما عن طريق تغيير شامل لنظرتنا الأساسية للعالم الذي نعيش فيه ".

ان العالم يعاني أكثر وأكثر من مرض معدي يؤدي انتشاره ، الى خلق مناطق توتر وعمليات تسلح محموم ، قد ينتج عنها في النهاية فناء هذا العالم . ان اعظم خطر تواجهه البشرية هو ذلك الذي يهدد وجودها واقصد بذلك الأسلحة الذرية .

ان العالم قادر على تدمير نفسه عدة مرات بوجود ترسانات الأسلحة النووية ، لكن يبدو أن هذا لم يعد يكفي فهناك من لا يقتنعون أن ثلاثة أطنان من الديناميت لكل شخص تكفي لضمان أمنهم .

وبامكاني أن أشير الى دراسات مثل تلك التي تم توزيعها في هذه اللجنة بناء على طلب وفدنا (الوثيقة CD/238) وهي التي اعدتها الأكاديمية البابوية للعلوم بناء على طلب البابا يوحنا بولس الثاني بهدف المساعدة على اقناع زعماء القوى العظمى في العالم بالحاجة الى نزع السلاح ، وبامكاني أيضا أن اقتبس فقرات مضيئة من الدراسة الشاملة حول الأسلحة النووية لتصحك الاذان بما لا يصدقه عقل من اموال طائلة تهدر في هذا المجال ، على حساب تنمية الشعوب ،

لكن خوف القوى العظمى من انعدام الأمن ، يجعلها تصم آذانها عن أهم الاحتياجات البشرية لهؤلاء الذين لا يملكون شيئا لكنهم مع ذلك يخضعون لما تمارسه القوى الكبرى من سياسات تسلح وتوسع ، والتي ليست سوى انعكاسا لاحساسهم بعدم الأمن ، على المستويين الداخلي والخارجي •

اننا سعداء بالمفاوضات التي تجرى في جنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حول خفض الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا ، ونزع السلاح النووى ، وفقا لما طلبته مجموعة الـ ٢١ في وثيقتيها CD/180 و CD/181 في ٢٤ نيسان /ابريل ١٩٨١ •

ان لدينا عنصرا جديدا للدراسة ، من اجل أن نكون قادرين على بدء المفاوضات حول حظر التجارب النووية • لقد تقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح انشاء جهاز غرضي لمناقشة وتعريف القضايا المتعلقة بالتحقق والشكاوى الخاصة بالحظر الكامل للتجارب النووية •

ان بلدنا مستعد كما كان في العام الماضي ، للبحث عن وسائل للتفاوض حول حظر التجريب النووى وقد عقدت اللجنة في دورتها الاخيرة ، بناء على مبادرة من وفدنا ، اجتماعات غير رسمية حول البندين ١ و ٢ من جدول الاعمال •

وبعد هذه المفاوضات التي استفدنا فيها كل المناقشات حول هذا الموضوع فاننا نود أن نعلن مرة أخرى ، أنه لم يعد أمامنا في الخطوة القادمة الا أن نتفاوض حول حظر التجريب النووى •

ان فنزويلا مستعدة للنظر في مختلف البدائل الخاصة بولاية فريق العمل المقترح على أن يكون من المفهوم أن عمل هذا الفريق يشكل جزءا من عملية التفاوض حول معاهدة لحظر التجريب النووى ، أى انه يجب أن تتوفر النية للتفاوض حول مثل هذه المعاهدة ، التي لا جدال حول أولويتها والتي طالبت بها الجماعة الدولية مرارا ، والا ، فانه من الأفضل أن تشغل اللجنة وقتها في شيء آخر • وباختصار ، فانه اذا لم يكن هناك نية للتفاوض ، فانه لا توجد اذن النية للتوصل الى اتفاق وبهذا نكون قد علمنا مقدما بنتائج مثل هذه المناقشات •

ان مهام الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية تشكل موضع اهتمام عظيم بالنسبة لبلادى ان هناك حاجة ملحة الى اتفاقية تكمل وتدعم بروتوكول جنيف ١٩٢٥ ، وذلك بهدف اجتثاث هذه الأسلحة المروعة ، الأسلحة الكيمائية • اننا نعتقد أن سياسات الردع القائمة على الأسلحة الكيمائية لا تتفق مع اهداف مثل هذه الاتفاقية • اننا نأمل أن تؤدى هذه الاتفاقية الى تحديد الشكوك المتعلقة بنطاق تطبيق بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وان توضع اجراءات خاصة بالتحقق من الاتهامات الخاصة باستخدام الأسلحة الكيمائية بالاضافة الى نظام ملائم للتحقق من تطبيق الالتزامات النابعة من الاتفاقية سواء ما يوجب عمل ما او يجب عمل ما • ان أهمية هذه الاتفاقية كاجراء لنزع السلاح الحقيقي تكمن ، بالتحديد في نظام التحقق •

سوف أقاوم اغراء التحدث باسهاب عن اشكال التحقق ، لكن أود أن أؤكد على مبدأ التحقق ، حيث أن ما يهدد نجاح الاتفاقية المستقبلة ، كما يهدد نجاح المفاوضات حول حظر التجريب النووى ، هو المفهوم الأساسي للتحقق نفسه وليس أشكاله المتعددة • وفي المقام الاول ، فان التحقق ليس بأى حال مرادفا للثقة ، كما لا يمكن أن يحل أحد المصطلحين محل الآخر • ان التوصل الى الثقة لا يتم من خلال التحقق ، كما لا يمكن أن تدرج الثقة في وثيقة ، انها أمر يتعلق بالموقف العام الذى تتخذه دولة ما في مواجهة دولة اخرى أو في مواجهة الجماعة الدولية •

واذا كان التحقق ، تصرف آلي ، فان الثقة تصرف انساني ويجب أن تتغاني الدول بشكل نشط من أجل كسب ثقة الدول الاخرى • ان نظام التحقق ذو سمات مختلطة مع التأكيد على الانفتاح على العالم يشكل جزءا من عملية استحقاق الثقة عن جدارة •

ان ما يسمى بضمانات الأمن السلبية التي تطلبها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمثل مطلبا عادلا من جانب تلك البلاد التي لا تملك أسلحة نووية وأكثر عدلا من جانب أولئك الذين تخلوا عن الأسلحة النووية من خلال أدوات ذات الزام قانوني • ان فنزويلا ، بانتمائها الى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، تتمتع بتلك الضمانات من جانب كل القوى الحائزة للاسلحة النووية ، ونحن نقدم ذلك الحل ، كما نقدم تجربتنا لكل أولئك الذين يرغبون مثلنا في أن يضعنوا ، من خلال أداة قانونية ملزمة ، انهم لن يكونوا عرضة لهجوم نووي ••• اننا لا نتفق في الرأى مع اولئك الذين لا يملكون أسلحة نووية لكنهم مستعدون لاستخدامها ••• فمن الواضح بالنسبة لنا ان الضمان الوحيد هو عدم وجود الأسلحة النووية ، وعلى أى حال اذا كان ما نتحدث عنه الآن هو مجرد تدابير وقتية ، فاننا راضون لأننا حصلنا عليها • لقد قلت اننا نقدم الحل الذى توصلنا اليه للآخرين ، لكننا لا نفرض عليهم والأكثر من ذلك أننا نؤمن انه من العدالة ، أن تطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ليس فقط بضمان عدم استخدام هذه الأسلحة ضدها ، وانما أيضا بأن الأسلحة النووية لن تستخدم أبدا تحت أى ظروف • وحتى يأتي الوقت الذى تختفي فيه كل الأسلحة النووية ، فسوف نستمر في محاولة التأكد من أن هذه الضمانات ذات طبيعة عالمية ، فالأسلحة الذرية لا تعترف بالحدود ولا تلتزم بالوثائق •

ومن مهام هذه اللجنة وضع اتفاقية حول الأسلحة الاشعاعية •• ان ما يسمى بالأسلحة الأشعاعية لا وجود له ، والأكثر من هذا ، انه لا يوجد حتى تعريف لها • ان وفدنا يتمسك بضرورة تعريف الأسلحة الأشعاعية باسلوب ايجابي عند صياغة الاتفاقية ، وألا يطلق اصطلاح الأسلحة الاشعاعية على أى شئ ليس له هذه الصفة ، حتى لو كان ذلك من أجل التوصل الى المعاهدة ، وأعني بذلك المواد المشعة • والحقيقة أنه من الممكن اعتبار المواد المشعة سلاحا ، وان كان التوصل الى مثل هذه النتيجة يكون فقط في حالة اعلان نية استخدامها لهذا الغرض ، أما فيما عدا ذلك ، فان مثل هذا التعريف يعني وضع معيار ذاتي غير مشروط قد يؤثر على تطور الاستخدامات السلمية للمواد المشعة والطاقة النووية بوجه عام •

وفي بداية مناقشات الفريق العامل الخاص بالأسلحة الاشعاعية ، كنا قد اقترحنا تغيير بؤرة اهتمام المعاهدة لتعكس ما يمثل تهديدا حقيقيا ممكنا وأعني استخدام المواد المشعة لأغراض عدائية، ويغطي ذلك أى اسلحة اشعاعية مستقبلة وبذلك نكون قد عثرنا على حل لمشكلة تعريف هذه الاسلحة، وحققنا كلا الهدفين : الحظر والقضاء على التهديد بالاستخدام • لقد رأينا انه لم يكن من الممكن التوصل لتوافق في الآراء حول هذا التغيير ، ولذلك فاننا لا ننوى الاصرار عليه ، لكننا ما زلنا نشعر بالقلق حول الموضوع الأساسي لاقتراحنا • ووفقا لهذا ، فنحن مستعدون للموافقة على معاهدة تحظر استخدام المواد المشعة للاغراض العدائية وتمنع ظهور الأسلحة الاشعاعية ، اننا مستعدون أن نطور هذا الاقتراح بهدف تبديد الشكوك التي يثيرها فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، لكن نجاح هذا التطوير سيتوقف على قدرتنا على صياغة التعريف الايجابي اللازم للاسلحة الأشعاعية•

وفيما يتعلق بحظر الهجوم على المنشآت النووية وما أشبه من تجهيزات ، فلا يجب التمييز بين المنشآت المدنية والعسكرية ، والمعيار الذى يقترحه وفدنا في هذا الصدد هو أن يشير الحظر الى التجهيزات النووية العاملة بالفعل •

وقبل التأكيد على الأهمية التي تعلقها حكومتي على العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، فانني أود أن آخذ بضعة دقائق لأشرح مفهومنا لعمل اللجنة فيما يتعلق بالمفاوضات حول المعاهدات • ففي المقام الأول ، أود أن ابيّن أن عنوان المعاهدة هو لمجرد التوضيح ولا تأثير له على محتوى هذه المعاهدة ولا على عنوانها النهائي ، وفي المقام الثاني ، فان كل المقترحات سواء المتعلق منها بالنص الكامل للمعاهدة ، أو بالمواد المختلفة ، أو بأحد أوجه تلك المعاهدة ، يجب أن تناقش على قدم المساواة ونتيجة لذلك فلا يجب النظر لأي نص على أنه مكرّس أو مقبول مقدما •

ولو سمحتم لي بالتشبيه ، فان الاجراءات داخل هذه اللجنة تشبه حالة الطبيب الذي يعرض حالة مريضه على لجنة من كبار الاطباء على اعتبار أن لديهم سلطة أعلى في هذا الصدد ، والا كان اتخذ قرارا بنفسه فيما يتعلق بمريضه •

وبمجرد حدوث هذه الاحالة ، فالطبيب لا يجب ان يفترض أن تلك اللجنة ستقصر تشخيصه آليا ، على العكس ربما زادت من فرص مريضه في الحياة •

وفي النهاية ، فانني أود أن أشير الى المنهج الذي نعتبره أساسيا من اجل تحقيق نزع السلاح •

اننا نعتقد اعتقادا جازما ، ان تحقيق سلام دائم مستقر ، لا يتم الا من خلال التنمية الكاملة للشعوب ، وان هذه التنمية هي في الوقت نفسه عامل من عوامل تحقيق نزع السلاح ونتيجة من نتائجه • ومن أجل هذا الهدف ، فمن الضروري ليس فقط تحويل الموارد المخصصة للتسليح ، لكن تكريسها لتنمية كل الشعوب المحتاجة في العالم • ان الكلمات البليغة للدكتور ، لويس هيريرا كامينز ، رئيس جمهورية فنزويلا ، حول هذا الموضوع ، تؤكد اعتقاده في ضرورة " ••• وجود قانون دولي اكثر عدالة وانسانية ، قائم على تنمية كاملة متوازنة وسلام لا يقتصر فقط على غياب الحروب ، وانما عدالة يتخللها تكامل اجتماعي بين شعوب الأرض وتنمية كاملة تعتبر الانسان المركز الرئيسي والهدف الأساسي لاهتمامها ••• "

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة • والآن أعطي الكلمة لممثل تشيكوسلوفاكيا ، سعادة السفير فيجفودا •

الرئيس فيجفودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس، لا يمكن أن أبدأ أول بيان لي باعتباري ممثلا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في هذه اللجنة دون أن أعبر عن صادق شكري لكم ولزملائي الموقرين على الترحيب الحار الذي لقيته عند وصولي • ان هذا الترحيب يذكرني بمناخ الصداقة والمودة السائد هنا منذ سنوات عديدة حين حظيت بشرف رئاسة الوفد التشيكي في مؤتمر لجنة نزع السلاح • وأود أن أؤكد لكم ، ايها المندوبين الموقرين ، ان الوفد التشيكي سوف يستمر في بذل أقصى ما يمكنه من أجل الحفاظ على المناخ اللازم للتوصل الى تخطي الصعوبات وحل مشكلات نزع السلاح المعقدة ، حتى يمكن لمفاوضاتنا أن تتوصل الى نتائج واقعية ، ملموسة في أقرب فرصة ممكنة •

وبما ان شهر آذار/مارس يقترب من نهايته ، وأن هذا هو آخر اجتماع عام للجنة تحت رئاستكم ، فاسمحوا لي يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم على أدائكم الناجح لواجباتكم كرئيس للجنة •

واذ كان لنا أن نقيم الوضع في هذا الجهاز التفاوضي الهام المتعدد الأطراف بحس موضوعي ، فاننا مضطرون الى التسليم بأنه من الصعوبة ان نحقق أي تقدم مشهود قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .. اننا نأسف لذلك ، لأن بلدنا من بين البلاد التي اعتبرت انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فرصة لايجاد قوة دافعة للتقدم الى هذه الدورة ببعض النتائج الواقعية . واستمرت تلك الآمال في هذا الصدد عند افتتاح اللجنة لمداولاتها في بداية هذا العام ، وعلى أي حال ، لقد أصبح من الصعوبة بمكان الابقاء على هذه التوقعات في الوقت الذي تستعد فيه اللجنة للبدء في صياغة تقريرها الى الدورة الاستثنائية الثانية . لكن على أي حال ، ما زال هناك مكان للامل .

ان الاهمية التي نعلقها على الدورة الاستثنائية الثانية القادمة ، والحاجة الملحة لاستخدامها كقوة دفع جديدة لمفاوضات نزع السلاح ، قد عبر عنها ممثلوا الدول الاشتراكية ، بما فيها تشيكوسلوفاكيا ، في مناسبات عديدة ، آخرها البيان المشترك الصادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية دول اتفاقية وارسو ، في كانون الأول/ديسمبر الماضي في بوخارست . ان الدول الاشتراكية كانت دائما وما زالت تؤيد اتخاذ خطوات تؤدي الى نزع السلاح دون اعطاء احد فرصة استغلال هذه الخطوات ودون تهديد توازن القوى ، وهناك أدلة جديدة على ذلك قدمها الاتحاد السوفياتي في انبيان والمقترحات التي طرحها الرئيس ل. بريجينيف في ١٦ مارس في المؤتمر السابع عشر للاتحادات التجارية السوفياتية ، وهي المقترحات التي تؤيدها بلادي تأييدا تاما ... انها تشكل على وجه خاص مبادرة سوفياتية من جانب واحد سوف تسهل تخفيض الأسلحة النووية للجانبين في اوروبا ولا يصح التقليل من قدرها أيا كانت الحجج المتسرعة التي يثيرها مناوؤها . ومن اكثر الاشياء اثارة للأسف ، انه لم يتحقق أي تقدم ظاهر في الدائرة الأساسية لنزع السلاح النووي ، وان كل المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد لم تحاول باقي القوى الحائزة للاسلحة النووية الالتقاء بها ولو في منتصف الطريق ، ويرجع هذا الى المنهج المدمر الذي تبعته بعض الدول الحائزة للاسلحة النووية ، والتي يبدو انها قررت أن " تحل " مشكلة نزع السلاح النووي بالمزيد من البناء الضخم لقوتها النووية .

يبدو ان لجنتنا ما زالت في موقف يسمح لها بالتوصل ، على الأقل ، الى بعض النتائج في عملها التحضيري للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ان الأهمية التي يعلقها وفدي على التوصل الى برنامج شامل لنزع السلاح واقراره بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، معروفة للجميع . لقد عرضنا لآرائنا الاساسية في هذا الصدد في الوثيقة CD/245 الى جانب عدة بيانات القاها وفدنا بالنيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية .

لقد شاركنا اخيرا ، بدور نشط ، في أعمال مجموعات الاتصال الخاصة بصياغة مختلف فصول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ودعوني انتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكر وفدي الى ممثلي جمهورية المانيا الديمقراطية والبرازيل وفرنسا الموقرين الذين ترأسوا بمهارة مجموعات الاتصال ... ويتجه شكرنا في المقام الأول الى رئيس الفريق العامل المختص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، السفير غارثيا روبليس من المكسيك ، الذي ترأس أيضا مجموعة الاتصال المتعلقة بالاجراءات . اننا نرى أن عمل مجموعات الاتصال ، بشكل مفيد من أشكال التفاوض حول صيغة للبرنامج الشامل . وعلى أي حال ، فان النجاح الكامل لا يمكن أن يتحقق في الوقت الذي نفتقد فيه الى الارادة السياسية والمنهج البناء . ولذلك ، شعرنا بالدهشة للمنهج الذي اعتنقه بعض الوفود فيما يتعلق بنزع السلاح النووي في

مجموعة الاتصال الخاصة بالاجراءات • وفي هذا الصدد ، كان موقف وفد الولايات المتحدة خاصة بالنسبة لمشكلة حظر التجريب النووي الذي نعتبره مسألة ذات أولوية عليا ، موقفا مثبتا للعزم •

ان الوفد التشيكي سوف يستمر في بذل كل الجهود من أجل التوصل الى نص موحد لصيغة البرنامج الشامل لنزع السلاح وان كانت بعض التدابير ما تزال بين الأقواس • ومن المفهوم بالنسبة لنا أن مشروع نص البرنامج يجب أن يبقى مفتوحا وان يستجيب بشكل مرن لكل المقترحات والتطورات الجديدة في مجال نزع السلاح • وفي هذا الاطار ، أود أن اعرب عن رأي مجموعة من الدول الاشتراكية في ضرورة ان تظهر المقترحات السوفياتية الجديدة بشكل مناسب في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وقد أشرت منذ قليل الى هذه المقترحات وهي موجودة الآن في الوثيقة CD/268 التي قدمها الوفد السوفياتي ، وتنوي مجموعة من الدول الاشتراكية ، تقديم مقترحات وثيقة الصلة بالموضوع الى فريق العمل المختص •

ان مشكلة حظر التجريب النووي لم تدرج كأول بند على جدول أعمالنا بمحض الصدفة • ان هذا يعكس بلا شك الأولوية العظمى التي يعلقها اعضاء اللجنة على هذه المسألة ، ولهذا السبب أيضا ظلت مشكلة التجريب النووي تناقش في الأمم المتحدة لمدة ٢٥ سنة ، ولمدة مماثلة في مختلف المنابر التفاوضية في جنيف ، الأكثر من ذلك انه منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٠ جرت المفاوضات الثلاثية حول هذا الموضوع حتى أعلن وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ايقافها من جانب واحد بكل أسف • ولأن وفدي يعلق أولوية عظمى على هذه المسألة ، فقد اقلقه منهج الولايات المتحدة فيما يتعلق بضرورة حظر التجارب على الأسلحة النووية ، والذي ظهر في بيان السيد روستوف ، مدير الوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح • فاذا قيل لنا أن انجاز الاتفاق المتصل بهذا الأمر ليس ضرورة ملحة وانه يبقى مجرد عنصر ضمن مجموعة أهداف الولايات المتحدة الطويلة المدى والمتعلقة بتحديد الأسلحة ، فاننا نفهم تماما ونشترك في الاحساس بعدم الرضا عن هذا البيان ، وهو ما أعربت عنه وفود كثيرة •

ان البند الاول من جدول أعمالنا قد نوقش بتوسع في الفترة الأخيرة ، في اطار الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة وأيده وفد المملكة المتحدة ، " بانشاء جهاز فرعي لمناقشة وتعريف القضايا المتعلقة بالتحقق والتي يجب معالجتها في أي اتفاق شامل حول حظر التجارب " • وبالنسبة لوفدنا ، فان لدينا فكرة محددة حول موضوع هذا الاتفاق ، لذلك فان تعبير " أي اتفاق شامل حول حظر التجارب " يبدو عتيقا ، بعد سنوات من التفاوض حول هذا الموضوع • اننا نعتقد ان هذا التعبير قد استخدم قصدا وان وفد الولايات المتحدة يعتز به ••• ان استخدامه يجعلنا نعتقد أن مؤيديه يعتزمون مناقشة قضايا التحقق في معزل كامل عن التدابير الواقعية للاتفاق المقبل •

الى جانب هذا ، فان وفدي لديه شكوك جادة حول الفائدة من تكوين جهاز آخر اضافي ليتناول فقط مشكلات التحقق ••• ان المنهج الصحيح لمعالجة هذا الموضوع قد تم اختياره عام ١٩٧٦ ، عندما تشكل فريق من الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • ان النتائج التي حققها حتى الآن هذا الفريق من الخبراء ، والتي يشارك فيه بنشاط خبيران من تشيكوسلوفاكيا ، يشكل قاعدة صلبة لنظام تحقق يمكن الاعتماد عليه ، يتكون من اجراءات تحقق وطنية ودولية • الأكثر من ذلك أن اقتراح وفد الولايات المتحدة يبدو غير واضح ، اننا لا نفهم لماذا يقترح وفد ما ، انشاء جهاز فرعي لمناقشة التحقق وأوجه الالتزام

باتفاق ، في الوقت الذى يستبعد فيه نفس هذا الوفد احتمال التوصل اليه في المستقبل القريب ، لكن لست بحاجة لطلب مزيد من الايضاحات الضرورية ، فقد تولى ممثلا جمهورية المانيا الديمقراطية وبولندا الموقران طرح الأسئلة المتصلة بذلك في بيانيهما يومي ١٨ و ٢٣ آذار/مارس على التوالي ، وللأسف فان وفد الولايات المتحدة الامريكية ، لم يتقدم حتى الآن بأية اجابات .

ان عدد من الوفود الموجودة حول هذه المائدة قد تحدث ببلاغة عن النتائج الخطيرة المترتبة على مزيد من التطوير للأسلحة النووية ، خاصة في حالة استمرار تجريب مثل هذه الاسلحة . ان القنبلة النيوترونية ، التي يؤيد وفدى حظرها تأييدا كاملا ، تعتبر تحذيرا كافيا في هذا الصدد ... ويرى وفدى أن تشكيل فريق عامل بناء على الولاية التي يقترحها وفد الولايات المتحدة لا يمكن أن يسهم بشكل فعال في مشكلة حظر التجريب النووى ، ولذلك فنحن نضم أنفسنا الى الرأى الذى عبر عنه ممثل نيجيريا الموقر في بيانه يوم ٢٣ آذار/مارس والذى قال فيه : " ان نظرة اكثر جدية على المقترحات والايضاحات المتعلقة بها ، والتي استمعنا اليها حتى الآن في هذه اللجنة لا تبرر التفاؤل العام الذى استقبل هذه المقترحات".

وفي نفس الوقت ، فاننا نؤيد تماما انشاء فريق عامل مختص بالبند الأول على جدول أعمالنا ، ليتولى التفاوض حول اتفاقية تحظر كل التجارب على الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد تأييدا كاملا اقتراح جمهورية المانيا الديمقراطية المتعلق بولاية ذلك الفريق العامل والموجود في الوثيقة CD/259.

لقد قالت لنا بعض الوفود أن تحرك الولايات المتحدة المتعلق بانشاء فريق عامل حول التحقق من حظر التجريب النووى هو خطوة الى الأمام ، على الرغم من صغر هذه الخطوة ، ولا زلنا نتساءل عما اذا كان التحرك الذى لن يفضي الى أى شئ واقعي فيما يتعلق بالاتفاقية المأمولة يمكن تسميته خطوة الى الأمام .

وانتقل الآن الى قضية ذات أولوية عالية وهي المتعلقة باتفاقية للحظر الكامل والفعّال لتطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيمائية وتدميرها .

لقد تركز تناول هذه القضية خلال السنوات الثلاثة الماضية داخل الفريق العامل المختص . ان وفد تشيكوسلوفاكيا قد أخذ علما بمزيد من الرضا باعادة انشاء الفريق العامل هذا العام بعد مراجعة ولايته بما يسمح له بالبدء في وضع نص للاتفاقية .

ان وفدنا يعرب عن تقديره للقيادة المكتملة للفريق " سويكا " من بولندا ، كرئيس للفريق العامل ويؤيد تأييدا كاملا نيته في أن " يترجم المواقف الواردة في التعليقات الموجودة في الوثيقة CD/220 الى صياغة لعناصر بديلة ، أو صياغات متعددة للعناصر القائمة " .

اننا نعلم جميعا ، انه ما زالت هناك خلافات في الرأى لها دلالتها حول عدد من أوجه العناصر الرئيسية للاتفاقية المقبلة ، على الرغم من السنوات المتعددة من الجهود المبذولة في اللجنة ، ولذلك فان مهمة الفريق لن تكون بالتأكيد مهمة سهلة . ومع ذلك فان وفدنا مقتنع بأنه يمكن تحقيق تقدم جوهرى ، اذا ما تم تناول المشكلات بأسلوب عملي مع توفر الارادة السياسية في التعاون للعثور على حلول واقعية ملموسة .

اننا نلاحظ بسعادة ، ان بعض المقترحات التي قدمت في الفترة الأخيرة قد أشيرت قدرا أعظم من الواقعية ، وفيما عدا بعض الاستثناءات ، فيبدو أن فكرة نظام مترابط من اجراءات التحقق الوطنية والدولية تلقى قبولا عاما ... ولقد تزايد الفهم بأن مناخ التعاون ليس فقط مطلبا أساسيا للتحقق ، وانما أيضا ان كل الاجراءات المتعلقة بالتشاور والتعاون والتحقق الدولي والوطني والشكاوى تشكل نظاما متكاملا يضمن الالتزام بالاتفاقية ، وفي الوقت الذى يجب أن تكون فيه الرقابة الدولية على التنفيذ ، وتبادل المعلومات والمشاورات والتعاون هي الاجراءات الأساسية الدائمة ، تبقى أساليب التحقق التدخلية ، مخصصة لبعض المواقف المختارة . ان النقص في المعلومات حول نشاط أساس تغطية الاتفاقية ، أو المعلومات المتضاربة التي لم تتضح بشكل كاف قد تكون ربما من الأسباب لاقتراح استخدام اجراء من اجراءات التحقق الدولي التدخلي .

اننا نؤيد تماما وجهة نظر الوفود التي تقترح وضع اجراءات محددة وملموسة للتحقق متصلة بكل من تدابير المعاهدة ، ان مثل هذا المنهج سيتيح مناقشة الأشياء باصطلاحات واقعية وتقييم أهمية المعلومات المحددة ، والمعدات والشواهد المعطية فيما يتعلق بكل تدابير الاتفاقية .

وفيما يتعلق بالدول الأطراف في الاتفاقية ، فيبدو أنه من الضروري أن يقوموا بانشاء نظما وطنية للتحقق ... اننا متنبهون لبعض الآراء التي اثيرت في اللجنة والقائلة بأن نظاما وطنيا للتحقق قد يكون نوعا من الرقابة الذاتية غير الفعالة من جانب الحكومة المعنية .

ان هذا المنهج قد يبين نقصا معينا في المعلومات أو على الأقل عدم ادراك لمدى تعقد المشكلة .

ان اتفاقية حول الأسلحة الكيمائية سيكون لها تبعات هامة ، ليس فقط على الأنشطة العسكرية ، وانما ايضا على الصناعة والبحث ، ووفقا للممارسة الحالية ، فلا يوجد جهاز حكومي يمكنه أن يغطي هذا المدى العريض من الأنشطة المتعددة .

اننا لن نقترح اقامة أى مؤسسات قومية اجبارية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية ، فهذا أمر متروك قراره تماما لكل حكومة .

وعموما ، فمن ناحية المبدأ ، ينبغي أن يوجد في كل دولة ذات صناعة كيمائية متطورة وقاعدة عريضة للبحث جهاز مسؤول أمام الحكومة (ومستقل عن المؤسسات التي تؤدى الواجبات المفروضة بموجب الاتفاقية) ويشرف هذا الجهاز على تنفيذ الاتفاقية بواسطة كل المؤسسات الخاضعة لتشريع الدولة وذلك دون الارتباط بحيازة الدولة أو عدم حيازتها للأسلحة الكيمائية .. ويجب أن يملك هذا الجهاز القدرة على الاطلاع الدائم على كل المعلومات المتصلة بالاتفاقية ، كما يتولى هذا الجهاز الاشراف على تنفيذ الاتفاقية بواسطة كل المؤسسات الخاضعة لتشريع الدولة وذلك دون الارتباط بحيازة الدولة أو عدم حيازتها للأسلحة الكيماوية . ويجب أن يملك هذا الجهاز القدرة على الاطلاع الدائم على كل المعلومات المتصلة بالاتفاقية ، كما يتولى جمع هذه المعلومات وفحصها وتقييمها ونشرها بالاسلوب الملائم ويجب أيضا أن يطلع بصفة دائمة على كل الأنشطة ذات الصلة بما فيها امكانية التجريب المعطي ... الخ .

وهذا الجهاز في مفهومنا ، يجب أن يعاون حكومته في المقام الأول ، حيث ان الحكومة بالطبع هي المسؤول عن تنفيذ الاتفاقية .. وعلى أى حال ، فيجب تشكيل وفد حكومي مسئول لدى

هذا الجهاز ، ليمكنه القيام بالاتصالات الروتينية المطلوبة ، وقد يكون هذا الجهاز الدولي هو اللجنة الاستشارية المقترحة مثلا •

وبالنسبة لأى تحقق تدخلي دولي ، فان المعلومات التي يتم الحصول عليها من مثل هذا الجهاز الوطني ستكون ذات أهمية كبرى كنقطة انطلاق نحو أى اجراءات للتحقق • ان التعاون الوثيق مع مثل هذا الجهاز الوطني سيكون ضروريا في الحالات التي تحتاج الى مساعدة فنية •

لقد قمت بشرح وجهة نظرنا حول بعض وظائف نظام التحقق بهذا التفصيل لأوضح أساسا ، فهما لمبدأ النظام المتوازن لاجراءات التحقق الوطني والدولي الذى يفتح الطريق لمزيد من الاسهاب حول مسائل محددة •

وعلى الرغم من ابرازنا للجهود البناءة والايجابية في اللجنة ، الا أننا لا نملك ان نتلافى الاعراب عن قلقنا العميق فيما يتعلق ببعض الأحداث الهامة التي تهدد بهدم نتائج كل الجهود المبذولة حتى الآن بهدف التوصل الى اتفاقية للأسلحة الكيمائية ، أو على الأقل التي ستؤدى الى جعل عملنا اكثر صعوبة وتعقيدا •

ويقفز الى ذهني أولا ، قرار حكومة الولايات المتحدة بالبدء في انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيمائية وأعني الأسلحة الثنائية • انني بكل تأكيد لن أكرر الحجج التي تبين أن انتشار الأسلحة الثنائية سوف يعوق التوصل الى اتفاقية ، فقد عبرنا عن وجهة نظرنا كاملة في الوثيقة CD/258 • ان زميلنا الموقر السفير فيلدز من الولايات المتحدة الأمريكية ، قد رفض بشكل مطلق في بيانه الأخير ، فكرة ان الأسلحة الثنائية تشكل عقبة في طريق المفاوضات ، وعلى أى حال ، فاننا كنا سنشعر بالكثير من الرضا لو أنه أضاف الى لهجته القوية عرضا لبعض الحقائق الملموسة التي تؤيد وجهة نظره •

وعلى أى حال ، فان القرار الأمريكي بالبدء في مرحلة جديدة من سباق التسلح ، مع خلفية تقوم على نظرية عدوانية الردع العسكرى ، مثل هذا القرار له تبعات بالغة السلبية على المناخ السياسي الدولي وبدلا من تركيز كل الجهود على حظر وتدمير الأسلحة الكيمائية ، فأن الاهتمام الأساسي لاحدى القوى العظمى يتركز في تدعيم تسليحها الكيمائي •

ومن أجل العثور على حجج تبرر برنامج التسليح الكيمائي ، بدأت حكومة الولايات المتحدة حملة دعائية منظمة لا مثيل لها من الادعاءات القائلة بأن الاتحاد السوفياتي وحلفاءه قد استخدموا عناصر الحرب الكيمائية بل والبيولوجية في عديد من مناطق الصراع •

وقد كرر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الموقر ، في آخر بيان له على سبيل المثال ، قصة يعود تاريخها الى ثلاث سنوات مضت وتتعلق بما يسمى " الانتشار الواسع غير العادى لمرض الجمرة في سفردلفوسك " • وهذه ليست قضية جديدة ، فقد تم طرحها من قبل في مناسبات مختلفة •

وفي نفس الوقت ، نشرت الصحافة الأمريكية خبرا مثيرا للاهتمام : فاثناء " قضية سفردلفوسك " كان يعيش في تلك المنطقة مع أسرته عالم أمريكي ، يعمل ضمن برنامج رسمي للتبادل الأمريكي السوفياتي ، وقد نشر هذا العالم بيانا انكر فيه تماما الادعاء الأمريكي •

والأكثر من ذلك أنه من الممكن التأكد بسهولة ومن خلال الوثائق ، أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، لم تجر دراسات مطولة حول مرض الجمرة لأغراض الحرب البيولوجية الا في معهدين

كبيرين للابحاث العسكرية : أحدهما هو " فورت دتريك " في الولايات المتحدة والاخر هو مؤسسة "بورتون" في المملكة المتحدة •

وبالاضافة الى ذلك ، فمن السهولة بمكان اثبات أن كل الفلسفة الخاصة بالحرب البيولوجية الحديثة قد ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية • وفيما يتعلق بالدول الاشتراكية ، فان قضية الأسلحة البيولوجية قد تم تناولها فقط من وجهة النظر الدفاعية كما أن الحرب البيولوجية قد تم تحريمها •

ان الاتهامات الأمريكية لا تستند فقط الى المضمون ، وانما هي تتضارب تماما مع كل الحقائق التاريخية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية •

ونفس النوع من التضارب غير المعقول بين المسلمات المتناقضة والمشوشة من جانب وبين النتائج السياسية بعيدة المدى من الجانب الآخر ، ينطبق على كل القصص التقليدية التي سمعناها حتى الآن والمتعلقة بالاستخدام المزعوم للسموم والأسلحة الكيماوية (غير المحددة) • ان هذه ليست دعوى من جانبنا فقط فقد نشرت الصحافة الأمريكية حديثا مقالات متعددة تضمنت بيانات عن التناقض غير المعقول بين الوقائع المشوشة والمتضاربة •

ان الدعاية الأمريكية المسماة " المطر الأصفر " لها بالتأكيد خصائص متفردة :

- لقد وصفت بأنها ملونة •
- استخدمت في شكل ضباب مكون من جزيئات خشنة ، وهو أقل أشكال استخدام الحوامل البيولوجية فاعلية •
- ان موت الاشخاص قد حدث بعد لمسهم لعينة ملوثة بسم لا يقتل الا بعد ان تؤكل منه جرعات يصل حجمها الى عدة أضعاف الجرعة التي قيل انه قد تم اكتشافها في معمل الدكتور ميروشا من جامعة مينيسوتا •
- هناك ادعاء بأن الاسلحة الكيمائية تستخدم في بعض المناطق منذ عام ١٩٧٦ ، وبعد ست سنوات من مثل هذه الحرب الكيمائية ، التي أعلن خلالها عن مقتل الاف من البشر بالتوكسين ، لم يتمكن أي شخص ، بما في ذلك لجنة خبراء الأمم المتحدة من العثور على حالة واحدة من التسمم النموذجي •

ومن المدهش ، أنه لا يوجد أي نتائج طبية تؤكد التعرض لمواد كيمائية حتى بين أولئك الذين يدعون أنهم كانوا ضحايا " المطر الأصفر " في المناطق المتاخمة لحدود تايلاند وكمبوتشيا ، ومن غير الضروري أن أذكر اللجنة أنه يبدو أن التقارير المتعلقة بالحرب الكيمائية في كمبوتشيا لم يصدر أغلبها حتى الآن الا عن مؤسسة بول بوت العسكرية •

وبالمقارنة بالنتائج البشعة لأول استخدام بدائي للاسلحة الكيمائية أثناء الحرب العالمية الأولى ، أو الآثار المدمرة الممتدة والتي شملت البيئة وصحة السكان في فييت نام حيث استخدمت الأسلحة الكيمائية بواسطة جيش الولايات المتحدة منذ اكثر من عشر سنوات ، فان هذا المطر الأصفر بآثاره التي يصعب الاستدلال عليها ، يبدو واحدا من أغرب الظواهر في تاريخ الحرب الكيمائية •

وعلى الرغم من هذه المحاولات لغسيل المخ ، والمهادفة الى جعل قضية حظر الأسلحة الكيمائية مشوشة بقدر الامكان ، فاننا ما زلنا نعتقد بصدق أن الغالبية العظمى من الوفود الموجودة في هذه الغرفة تهتم اهتماما حيويا بالحظر الكامل والفعال للأسلحة الكيمائية ولن تقلل من جهودها الرامية الى التوصل لهذا الهدف في أسرع وقت ممكن •

وأخيرا ، أود أن أقدم بعض التعليقات على المشاورات غير الرسمية حول القضايا المتعلقة بتحديد السمية والتي قام بها رئيس الفريق العامل في الفترة ما بين ١٥ و ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ • ان اشتراك ٣٣ خبير من ٢٥ دولة في المشاورات يشير الى الأهمية التي تعلقها الوفود على حل المشكلات الفنية المتصلة بالاتفاقية وقد علمنا بمزيد من الرضا انه قد تم وضع بروتوكولين قياسيين لتحديد السمية ، حتى يمكن تحديد الاجراءات اللازمة للتطبيق العملي لمعيار السمية لأغراض الاتفاقية •

وفي نفس الوقت ، فقد أشار الخبراء الى قيدين هامين على تطبيق معيار السمية ؛ سلائف الأسلحة الكيمائية الثنائية وعوامل التعجيز التي لا يمكن تصنيفها لأغراض الاتفاقية وفقا لمستويات سميتها ، وعلى ذلك ، فبالاضافة الى معيار الغرض العام ، لا بد من التوصل الى مناهج أخرى ، واعداد قوائم نموذجية للسلائف ولعوامل التعجيز على أن يكون ذلك من المهام التي ستناولها المشاورات القادمة •

ان وفدنا يود أن يعرب عن تأييده لهذه التوصية نظرا للأهمية البالغة لحل المسألتين السابق ذكرهما ، فيما يتعلق بالتوصل الى مختلف العناصر الأساسية للاتفاقية [مثل التعريف ، والنطاق والتحقق الخ •] •

ومن غير الضروري التذكير بأن تشيكوسلوفاكيا قد أظهرت نشاطا دائما في كل الاجتماعات المتصلة باشتراك الخبراء • اننا نحمل تقديرا كبيرا للرأي المتخصص لخبرائنا ، ونلجأ الى معاونتهم في مناسبات كثيرة ، ولا حاجة لي أيضا للتأكيد على جدية وتعقيد المشكلات الفنية الواردة تحت قفية الأسلحة الكيمائية •

وعلى أي حال ، فاننا نرى أن كل المسائل الخلافية ، المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيمائية هي في اساسها ذات طبيعة سياسية ، وان القرارات السياسية المتعلقة بالمبادئ هي المتطلب الأساسي لنجاح المفاوضات حول الاتفاقية وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للاجراءات والمقترحات الفنية ، فانها تلعب دورا مساعدا ، ولا يوجد بكل تأكيد مبرر لأي تأخير في العمل من أجل المعاهدة بسبب الاعتبارات الفنية •

السيد الرئيس ، في نهاية كلمتي ، أود أن اؤكد لكم ان الوفد التشيكي على أتم استعداد للمساهمة بقدر الامكان في الجهود النهائية للجنة للعثور على الطرق التي تؤدي الى انجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه ، كما أعبر له عن امتناني للكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة •• أعطي الكلمة الآن لممثل ايطاليا ، السيد كابراس•

السيد كابراس، ايطاليا (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس، بالنيابة عن الوفد الأيطالي أود أن أتحدث عن البند السابع من جدول أعمالنا والمعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " •

لقد أقرت الجمعية العامة في دورتيها السادسة والثلاثين قرارين يتناولان تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجي، وقد طالب كلاهما لجنة نزع السلاح بأن تتخذ اجراء حول هذه القضية، ووفقا لذلك وافقت اللجنة على تضمين جدول اعمالها السنوي لبند جديد، وحددت اجتماعين غير رسميين لاستكشاف مبدئي للموضوع• هذه هي التطورات المحمودة التي تدفع وفدي الى الاسراع بتسجيل بعض الآراء الأولية حول الموضوع •

اننا نعتقد أن الاجتماعات غير الرسمية والمناقشات الجوهرية التي نتوقع أن تتم أثناء الجزء الثاني من الدورة سوف تخدم ثلاثة أغراض رئيسية •

الاول ان تقدم نظرة عامة وتقييما لما تم انجازه حتى الآن فيما يتعلق بتحجيم التنافس العسكري في الفضاء الخارجي •

الثاني ان تنتقل الى تقييم النشاطات القائمة بالفعل في الفضاء الخارجي وللتطورات الفنية والعلمية الكفيلة بتهديد الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة سلمية •

الثالث تعيين تلك " الاجراءات الاضافية " و " المفاوضات الدولية المناسبة " الواجب القيام بها بهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، كما ورد في الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية •

ان كلا القرارين ٣٦/٩٧ " جيم " و ٣٦/٩٩، اللذين حظيا بأغلبية كبيرة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة، يحيلان مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، الى لجنة نزع السلاح، وهذا في رأينا اعتراف بحقيقة أن هذه المسألة لا يمكن معالجتها بمعزل كامل عن القضايا المعقدة للأمن على كوكب الارض أو العملية الشاملة لنزع السلاح • وقد لاحظنا بمزيد من من الرضا أن الوفود التي لها باع طويل في الاهتمام بالموضوع مثل وفد السويد، قد أشارت الى ان لجنة نزع السلاح هي الآن المسؤولة الأولى عن الجهود في هذا الميدان •

ان التقدم الذي يتم احرازه في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء بشكل منظم وبما يفيد النوع الانساني ككل، يعود الفضل فيه الى الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الى لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، التي تعتبر القوة المحركة للتعاون الدولي • ان هذه النتائج جديرة بالثناء، وسيظل عمل اللجنة والأجهزة الأخرى مثل قسم شؤون الفضاء الخارجي شيئا اساسيا ••• ان المجتمع الدولي قد دعا الآن الخبرة المتخصصة للجنة نزع السلاح لتكمل ذلك العمل من زاوية اخرى، وهي زاوية تحديد الأسلحة ونزع السلاح •

ان وفدي يتفهم الاهتمام الذي أعرب عنه سفير مصر الموقر في الاجتماع العام يوم ١٨ شباط/فبراير بضرورة أن يبقى هدف الحفاظ على الفضاء الخارجي للاستخدامات السلمية فقط نصب الأعين، من أجل مصلحة كل شعوب العالم ••• ويجب أن يظل هذا بالفعل هدفنا الأساسي، عند التزامنا بالمبادئ الواردة في القرار ١٩٦٢ (د - ١٨) الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة بالاجماع ••• ان لجنة نزع السلاح يجب أن تساهم في تحقيق هذا الهدف في المجال المناسب

لهذا المحفل التفاوضي مع التركيز على الهدف المحدد الذى وضعناه لأنفسنا وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ويشعر وفدى بأن مشكلات الفضاء الخارجي لا يمكن حلها بكفاءة من خلال منهج شامل من النوع الذى استخدم ١٩٦١ من أجل القطب الجنوبي ••• ان أول معاهدة للحد من التسلح بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يمكنها أن تقدم لنا في عام ١٩٨٢ ، نموذجا يحتذى به لتناول الفضاء الخارجي •

اننا نشترك في الرأى الذى يحظى بالتأييد العام للمجتمع العلمي ، بأن مثل هذا المنهج لن يؤدى الا الى تأخير التوصل الى الاجراءات المحددة الواقعة في اطار الممكن والتي يمكنها أن تكبح بفاعلية التطورات الأخيرة التي تحمل شبح التهديد • وحتى نعالج قضايا نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي ، علينا ان نضعها في منظور تقدمي ونحدد الأولويات ••• ان هذه القضايا ليست ثابته وانما هي تتحرك على ايقاع التكنولوجيا ، وهو ايقاع سريع خاصة في حالة الفضاء الخارجي • ان بعض هذه القضايا لا يمكن أن ينتظر حدوث تقدم عام على كل الجبهات ••• واذا لم نقم بتحديد تلك الأولويات ، فاننا نعرض أنفسنا لمجموعة من المشكلات بالغة الدقة والتي قد تؤدى الى نتائج سلبية لمستقبل جهودنا •

ويبدو ان الدولتين اعظم المالكتين للقدرات الفضائية الأعظم ، قد وضعت لنفسها ترتيبا لأولوياتها عندما عقدت ما بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ثلاث جولات من المحادثات الثنائية حول الحد من النظم المضادة للاقمار الصناعية • لقد أظهر العمل في اللجنة الأولى في العام الماضي ان عددا متعاظما من الدول قد بدأ يتنبه الى أن تجريب واستعراض الوسائل المادية والفنية لتدمير وتخريب أو أعتراض الاجسام الفضائية يشكل تهديدا ملحا •

ان نظرة على الكتابات المتخصصة توضح ان مجموعة كبيرة من الخبراء والعلماء يشتركون في هذا الرأى •

ولنتأمل قليلا هذا الوجه للمشكلة •

ان وجود عدد كبير من المصادر العامة التي تصف بالتفصيل النشاطات التي تقوم بها حاليا الأقمار الصناعية يوفر لنا وندى الحاجة الى الاشارة الى تلك النشاطات بالتفصيل ، على الاقل في المرحلة الحالية ، وأحد هذه المصادر هي " دراسة حول نتائج انشاء وكالة دولية لرصد الأقمار الصناعية والتي قام بها مجموعة من الخبراء الحكوميين والحقت بالوثيقة A/AC.206/14 بتاريخ ٦ آب/اغسطس ١٩٨١ وتقدم لنا هذه الدراسة نظرة عامة مفيدة •

ان قراءة هذه الدراسة قراءة سريعة تكفي لاعطاء فكرة جيدة عن فعالية الأقمار الصناعية واستخداماتها بالغة التعدد ••• ان استخدامها يمتد الى ميادين مختلفة مثل الارصاد ، ورسم الخرائط ودراسة شكل الأرض والمواصلات والاستطلاع والملاحة والانذار المبكر ••• الخ • ان الأقمار الصناعية الاستطلاعية توفر أكثر الوسائل فاعلية للتحقق من الالتزام ببعض اتفاقيات نزع السلاح وتلعب دورا مثبتا في رصد الأزمات • ان استخدام الاقمار الصناعية للانذار المبكر يساهم في ارساء الأمن والثقة الدوليين •

ان الكثير من الاستخدامات الحالية والمحتملة للأقمار الصناعية تمثل أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول خاصة الدول النامية •

ان الاقمار الصناعية الاستطلاعية توفر أكثر الوسائل فاعلية للتحقق من الالتزام ببعض اتفاقيات نزع السلاح وتلعب دورا مثبتا في رصد الازمات • ان استخدام الأقمار الصناعية للانذار المبكر يساهم في ارساء الأمن والثقة الدوليين •

ان الكثير من الاستخدامات الحالية والمحتملة للأقمار الصناعية تمثل أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول خاصة الدول النامية ••• ولم تعد التكنولوجيا المتصلة بالأقمار الصناعية حكرا على دولتين ، فهناك أمم اخرى قد أصبحت تملك قدرات وطنية في هذا الحقل ، بينما يقوم عدد آخر بالاشتراك في تنفيذ برامج فضائية من خلال أجهزة التعاون الدولي ••• ان أهمية الأقمار الصناعية واعتماد الدول ، كل الدول ، عليها في ازدياد ، وفي حالات كثيرة ، توفر الاقمار الصناعية امكانيات متفردة ، لا يمكن تكرارها بواسطة النظم الأرضية ، وفي مهام اخرى تكون الاقمار الصناعية أقل تكلفة أو أعلى كفاءة •

ان الخصائص المتميزة للاقمار الصناعية ، بالاضافة الى سهولة تعرضها للتدمير تجعل منها بكل أنواعها ، اهدافا مغرية ••• ان الفضاء الخارجي في الوقت الحالي يعتبر وسطا خاليا من آليات القتل وان كان انتشار النظم المضادة للاقمار الصناعية ، دون تحكم ، يحدد بداية اتجاه قد يؤدي الى ادخال سباق التسلح في هذا البعد الجديد •

وبدون الدخول في تفصيلات متعددة في هذه المرحلة حول النظم المختلفة المضادة للاقمار الصناعية ، سواء كانت في مرحلتها التجريبية أو التنفيذية ، فانه يكفي أن نلاحظ أن مقومات المنافسة العسكرية تبدو ظاهرة في هذا المجال : ان أهمية الاقمار الصناعية كأهداف ، وتنمية درع من الوسائل الفنية والمادية المضادة للاقمار الصناعية التي تعطي مالكيها ميزة واضحه ، وصعوبات حماية الأقمار الصناعية يجعلها أقل تأثرا ••• الخ ، كل هذه العوامل قد تؤدي الى دفع الدورة التفاعلية التي تميز سباق التسلح •

ان التنبؤ بحدوث سباق للتسلح في مجال النظم المضادة للاقمار الصناعية أسهل من التنبؤ بنتائجه المحتملة ••• وان كان يبدو واضحا ان مثل هذا السباق سوف يكون باهظ التكاليف ••• وانه سيكون عاملا من عوامل عدم التوازن الاستراتيجي كما أنه سيثير الاضطراب في عملية الاستغلال المنظمة للفضاء الخارجي لصالح البشرية كلها ••• ان القرار ٩٧/٣٦ " جيم " ، يصف المفاوضات حول اتفاق بهذا الشأن " كخطوة هامة " نحو منع سباق التسلح في الفضاء ويعطي أولوية له ••• ان النظر في مثل هذا الاتفاق يشكل اجراء حقيقيا لنزع السلاح ، يستبعد حظر للنظم القائمة حاليا ، والتي تعد جزءا من الترسانات المسلحة الآخذة في الانتشار •

انه لمن السابق لأوانه البدء في تحليل أولي للقضايا المتعلقة بمسألة النظم المضادة للاقمار الصناعية ••• والقاء نظرة خاطفة على بعض هذه القضايا المعقدة سيفيد في ابراز ضخامة المهمة المتعلقة ببحث هذا الموضوع بشكل جدي •

وفي المقام الاول من هذه القضايا هناك مسألة التعريف بمكونات أي " نظام مضاد للاقمار الصناعية " ••• ان ضعف مناعة الاقمار الصناعية ضد عدد كبير من الأسلحة والتقنيات يجعل المسألة أكثر صعوبة : أي بعد يجب اعطاؤه لاصطلاح " نظام مضاد للاقمار الصناعية " ••• هل يجب ان يقتصر على الأسلحة المخصصة لتخريب أو تدمير أي قمر صناعي ومكوناته ؟ أم انه يجب أن

يتضمن أي سلاح يصمم وينشر ليلعب دورا في نظام مضاد للاقمار الصناعية ، أو تم اختباره لنفس الغرض ؟ هل من الممكن أو من المرغوب فيه تعيين مختلف أنواع الانظمة المضادة للاقمار الصناعية ؟

بالاضافة الى ذلك ، فهناك اكثر من صعوبة تظهر عند محاولة التعرف على مكونات " النشاط المضاد للتوابع " ... وفي الحقيقة ، فانه بدون تخريب أو تدمير للتابع بالضرورة ، فانه من الممكن التصدى لعمله ، من خلال التشويش عليه الكترونيا أو تضليله بواسطة الليزر أو تحريكه عن مداره الخ.

ان اقامة نظام التحقق المناسب ، والذى يعتبر مطلبا اساسيا لأى تحديد للاسلحة ولاتفاقات نزع السلاح ، سيكون بالغ الصعوبة في تلك الحالة . وأى قدرة على القتال المضاد للتوابع ، يتم الحصول عليها خارج نطاق الحظر ، حتى وان كانت محدودة قد يكون لها دلالتها ... ولهذا السبب بالذات ، فان أى بحث شامل للمشكلة لن يمكنه تجاهل مسألة نزع السلاح بمعناها الاصيل . ان القدرات التنفيذية في هذا المجال أصبحت حقيقة واقعة فعلا ، وقضية اجراءات الازالة المتعلقة بالنظم المضادة للتوابع ومكوناتها القائمة فعلا ، واجراءات التحقق المتصلة بها ، تشكل قضية أخرى بالغة التعقيد .

ان أى مشروع معاهدة أو اقتراح يرمي الى معالجة مشكلة الأنظمة المضادة للتوابع يجب الحكم عليه في اطار سلسلة القضايا المتداخلة في هذه المنطقة البالغة الحساسية وعلى أساس من الأوجه التي تقدمها هذه المعاهدة أو الاقتراح .

فما هي مثلا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، قيمة أى اتفاق يكون حاصله هو ترتيب يقضي بعدم الاستخدام ؟ ولماذا اطلقت حرية تجريب أو نشر النظم المضادة للتوابع ، ألن يكون من حق كل طرف أن يخشى استخدام هذه النظم ويسعى لاتخاذ اجراءات مناسبة في مواجهة ذلك ؟ وقد يدفع البعض بأن أى اجراء يقل عن حظر التجريب أو حظر نشر أو استخدام هذه النظم سيكون به ثغرات خطيرة .

ان الفرصة السانحة امامنا مواتية تماما لكنها قابلة للفناء ، ان النتيجة الطبيعية للفحص العميق الذى سنبدأه حول هذا البند ، هو ان نحدد أولوياتنا الحقيقية ، والا فان طاقاتنا سوف تتبدد . فاذا أردنا أن نحافظ على الفضاء الخارجي خاليا من أى نوع من الأسلحة ، ألا يجدر بنا أن نبدأ بالأسلحة الموجودة فعلا ، والتي انتشرت بالفعل .

اننا مدركون أن هذه مجرد خطوة في التحرك ، الخطوة الأولى فيه .

واتساقا مع الاهتمام الذى يبديه الوفد الايطالي بهذا المجال منذ زمن بعيد ، فهو يعلن استعداده للمزيد من المساهمة في عمل اللجنة المتعلق بالبند السابع ، وهو فوق كل شئ ، مستعد للاصغاء والدراسة والفحص الجدى لأى اقتراح يمكن أن يؤدى الى أى تقدم في جهودنا .

السفير ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، انني أود ، مثل كثير من المتحدثين الذين سبقوني اليوم ، أن اركز تدخلي على القضايا الواردة في اطار البند الرابع من جدول أعمالنا ، وبالتحديد المتعلقة بالأسلحة الكيمائية .

يجب ان يكون واضحا لدى الجميع أن الحاجة الى اتفاقية للأسلحة الكيمائية ، قد أصبحت أكثر الحاحا من أى وقت مضى . ان امداد لجنة نزع السلاح هذا العام لفريقها العامل المختص

بالأسلحة الكيمائية بولاية محسنة تسمح له بالانطلاق في مفاوضات جادة وحقيقية بهدف التوصل الى مثل هذه الاتفاقية ، ليعتبر من دواعي الرضا العظيم لوفدي ولي شخصيا ... اننا نشعر بالامتنان للسفير سويكا لأخذه على عاتقه المهمة الشاقة والمثيرة في نفس الوقت المتعلقة بادارة هذه المفاوضات خلال هذا العام ... انني واثق أن المفاوضات سوف تقوم بخطوة هامة نحو التوصل الى الاتفاقية بفضل الارادة الجادة والخصال الدبلوماسية للسفير سويكا .

لقد استغرقت اللجنة ثلاثة سنوات لتصل الى المرحلة التي تقف عندها الآن مفاوضاتنا وأود أن اذكركم أن من سبقونا قد تناولوا هذه القضية منذ عام ١٩٦٨ ... وفي العام الأول لعملنا ، قيل لنا أن الموضوع ليس ناضجا بما فيه الكفاية حتى نتناوله داخل فريق عامل ولم يتم انشاء الفريق العامل الا في العام التالي ، لكن ولايته للاسف كانت غير واضحة - انني اعتقد انه لا أحد اليوم يمكنه أن يناقش قيمة المفاوضات المتعددة الأطراف حول الأسلحة الكيمائية ... ان الخبرة التي حصلنا عليها من مجموعة العمل تثبت قابلية الآلية القائمة للقيام بهذه المفاوضات . ان هذا ينذر بأن أملنا في تلقي الاتفاقية المقبلة قبولا دوليا سوف يكلل بالنجاح . كما يجب استخدام المثل الخاص بالفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية لتهديد ما بقي من معارضته للتفاوض المتعدد الأطراف حول أمور نزع السلاح الأخرى .

وفيما يتعلق بالتطورات في الفريق العامل خلال الدورة الحالية ، فان السويد ترحب بالاشتراك المتزايد من جانب القوى العظمى في عمل الفريق . لقد قاموا أكثر من ذي قبل باعلان آرائهم وتقديم مقترحات ملموسة وقد ساهم ذلك بالتأكيد في حل الكثير من القضايا التي مازالت معلقة . وفي هذا العام مثلما حدث في العام الماضي ، قدمت دول أخرى كثيرة مساهمات قيمة وجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بكل من نطاق الحظر والتحقق في اتفاقية الأسلحة الكيمائية .

من الواضح انه ما زال هناك اختلافات هامة في الرأي فيما يتعلق بنطاق الاتفاقية المقبلة ومن بينها يمكن ان نذكر الأسئلة الخاصة بما اذا كانت الاتفاقية يجب ان تتضمن حظر الاستخدام ، وما اذا كانت يجب أن تتضمن الحظر المتعلق بالحيوان والنبات وهناك مسألة اخرى اهتم بها وفدي اهتماما خاصا وهي المتعلقة بحظر التخطيط والتنظيم والتدريب على استخدام الخواص السامة للكيمائيات كأسلحة للقتال ... ان وفدي قد قدم ورقة عمل الى الفريق العامل حول هذه القضية الاخيرة ، في الوثيقة CD/CW/CRP.29 بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢ . واستجابة لطلب رئيس الفريق العامل ، قمنا باقتراح صياغة لاضافتها الى العناصر الموجودة في تقدير الفريق العامل للعام الماضي وقد أجبنا أيضا على مختلف الأسئلة والتعليقات المتصلة باقتراحنا .

وفي الوقت الذي لم يتساءل فيه أي وفد عما اعلناه من ضرورة حظر التنظيم والتخطيط والتدريب لأغراض مثل هذه الحرب بهدف القضاء بشكل فعال على امكانيات الحرب الكيمائية ، أكد البعض على أنه سيكون من الصعب التحقق من مثل هذه التدابير . وعلى أي حال ، فيمكن للمرء أن يذكر أن هناك أنواع أخرى مقترحة من الحظر ، سيكون من الصعوبة بمكان التحقق منها مثل عدم وجود مخزون من الأسلحة الكيمائية ... ولا أحد بالطبع يشكك جديا في هذا الحظر ... ان اجراءات التحقق التي يقترحها الوفد السويدي لتصاحب المقترح ستقوم أساسا والى حد كبير على تبادل المعلومات المتعلقة بمختلف النشاطات .

وقد أشار وفدى ، ولاسباب عملية الى أن التدابير الخاصة بالتخطيط والتنظيم والتدريب لن تبدأ في النسريان الا بعد التدمير الكامل لكافة المخزنات الرئيسية ، ونحن نأمل أن تقوم الوفود الاخرى بدراسة مقترحنا والتعليق عليه حتى يمكن التوصل الى حل مناسب •

وفي الأسبوع الماضي عقد رئيس الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية مشاورات مع الوفود التي يعاونها خبراء فنيون حول المسائل المتعلقة بتحديد السمية وكيفية ذلك قياسيا ، ويود وفدى السويد أن يعرب عن رضاه عن النتائج التي توصلت اليها تلك المشاورات ، وعلى ذلك فان اكثر النتائج قيمة ، هو توصل المشتركين في المشاورات الى توصية الفريق العامل باقرار بروتوكولين حول اختبارات قياسية لدرجة السمية • ونحن نعرب عن تقديرنا للخبير البولندى ، البروفيسور رومب ، لعمله الرفيع المستوى والذى مكن من التوصل الى هذه النتيجة كما أن هناك تطورا آخر تم انتهاء المشاورات ، ستثبت دون شك أهميته بالنسبة لمفاوضاتنا المقبلة ، وأقصد المناقشات الخاصة بتطبيق معيار السمية وبالتالي اختبارات السمية بهدف ربط ما يسمى بالسلائف في الأسلحة الكيمائية بتدابير الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيمائية وهي مسألة بالغة التعقيد ، وان كان ليس من المستحيل حلها وقد اقترح وفدى أساس مفاهيمي لتطبيق معيار السمية في هذا الصدد وسيتم تقديم ورقة عمل حول هذه المسألة الى لجنة نزع السلاح في المستقبل القريب ان المناقشة التي دارت حول هذه القضية خلال المشاورات اظهرت صعوبة قيام مناقشات فنية بحته اذا ما فرضت قيود سياسية ••• ان وفدى يرى مثلا أن مسألة التعويل على اختبارات السمية المطبقة على خلائط من المواد الكيماوية التي تتفاعل فيما بينها ، بما في ذلك الأسلحة الثنائية ليست ذات صلة •

ان سمية الخليط المتفاعل ليست هي التي تهم في المقام الأول ، وانما عامل الحرب الكيمائية السام الناتج ، وذلك من بين نواتج التفاعل الكيمائي الاخرى • ان وفدى لا يرغب بقوله هذا ، أن يعطي الانطباع أن الاسلحة الثنائية لا تمثل مشكلة بالنسبة لمفاوضاتنا •• على العكس ، ان وفدى يشعر بالقلق العميق ، لما علمه عن استعدادات الولايات المتحدة للبدء في انتاج الاسلحة الكيمائية الثنائية •• ان هذا يمكن ارجاعه ، من بين أمور أخرى ، الى عدم رغبة الاتحاد السوفياتي في توفير المعلومات التي من شأنها تبديد المخاوف المتعلقة بقوتها المتعاظمة في مجال الاسلحة الكيمائية• ان قرار الولايات المتحدة الأمريكية بمضاعفة ترسانة الأسلحة الكيمائية الخاصة بها ربما يؤدى الى مزيد من التصاعد في سباق التسلح بدلا من أن يؤدى الى الهدف المنشود الخاص بعقد اتفاقية للأسلحة الكيمائية •

ان هذا ينقلني الى مسألة التحقق •• لقد درسنا بمزيد من الاهتمام ورقة العمل التي قدمتها وفد المملكة المتحدة حول التحقق في الوثيقة CD/244 ان هدف هذه الورقة واضح ••• ولقد أخذنا علما بالتوضيح الذى قدمه منذ ايام السفير سمرهايز حول أن المقترحات الموجودة في ورقة العمل لا تعني ان الاقتراحات الاخرى التي لا تتناولها تلك الورقة لن تكون مقبولة للمملكة المتحدة • ويشترك وفد السويد في الرأى القائل بأن تدابير التحقق الخاصة باتفاقية ، الاسلحة الكيمائية يجب أن تتضمن التحقق من الموقع • اننا نعتقد على أى حال انه كان من الممكن الحصول على تقديم أكثر توازنا لكل الأوجه المتعلقة بالشكاوى واجراءات التحقق ، لو كان الاقتراب من المشكلة قد تم في اطار العناصر القائمة فعلا في CD/220 بدلا من تقديم هيكل جديد •

وأود في الوقت الحاضر أن أعلن أن وفد السويد ، يعلق أهمية عظيمة على شكل وتنسيق مناسب يسمح بجمع المعلومات ، واستنتاج الحقائق ونشر المعلومات لتخدم الأطراف في الاتفاقية • اننا نعتقد اعتقادا جازما ، أن اللجنة الاستشارية - اللازمة لاسباب متعددة - لا يمكننا ان تحدد الاحتياجات الامنية للاطراف وما تتطلبه تلك الاحتياجات من ايضاحات أو تتبع على الموقع داخل اقليم الأطراف الأخرى •

وفي هذا الصدد ، فاننا قد اخذنا علما بمزيد من الاهتمام بالمناقشة حول التحقق المستمر عن بعد ، المسمى مشروع RECOVER ، والذى يلقى الأضواء على منهج جدير بالاهتمام على السبيل الى اجراءات تحقق أقل تدخلا • ان وفد السويد يشعر انه من الواجب تحرى هذه الامكانية بشكل أكثر توسعا •

وقد اخذ وفدى علما ، بمزيد من الرضا ، بالبيان الذى القاه رئيس مجموعة العمل في الاسبوع الماضي ، والذى أعرب فيه عن ثقته في تطور المفاوضات المتعلقة بقضايا التحقق ••• كما قدم السفير هردر في نشر المناسبة عرضا شاملا وجديرا بالاهتمام لمشكلات التحقق ••• اننا نرحب بالمعالجة المستمرة والبناءة لهذه المشكلات ، بما فيها الاتفاق على أهمية التفتيش المناسب على الموقع من أجل تدمير الأسلحة الكيمائية • كما قدمت جمهورية المانيا الاتحادية ، وجهة نظرها ، من بين جملة أمور ، حول التحقق من عدم انتاج عوامل الحرب الكيمائية ، وذلك على شكل ورقة العمل CD/265 بتاريخ ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٢ والتي يزمع وفدى دراستها باهتمام متعاظم •

وفي هذا الاطار أود أن أعلن انني اصغيت باهتمام عظيم الى ما قاله السفير رود ريجز ناغارو صباح اليوم عن اجراءات بناء الثقة ••• ان وفدى يشترك بشكل كامل في تقييمه لأهمية مثل هذه الاجراءات ••• اننا ننوى أن نقدم ورقة عمل حول هذا الموضوع الى اللجنة ، في الوقت المناسب •

ان المناقشات حول الادعاءات الخاصة باستخدام الأسلحة الكيمائية في مناطق مختلفة من العالم توضح بقوة الحاجة الى انشاء آليات للشكاوى والتحقق على ان تكون متاحة بشكل دائم ومتمتعة بالمرونة والموضوعية اللازمتين وذلك في مجال تحديد الأسلحة واتفاقيات نزع السلاح • ويمكن لهما في شكل آلية دولية ، أن توفرا للأطراف امكانية تقصي الحالات التي يقدمونها بطريق غير منحازة - ان مثل هذه الآليات سوف تسمح باجراء التحريات بدون أى عرقلة مع سهولة الوصول الى المواقع تسمح باجراء التحريات بدون أى عرقلة مع سهولة الوصول الى المواقع والاجهزة ، بما يضمن القاء الاضواء على الحقائق في كل حالة • ومن المفهوم أن وجود مثل هذه الآليات كان سيمثل عونا وفائدة للدول المعنية في الخلاف القائم حاليا •

وهناك درس اخر يجب الخروج به من التجربة الحالية وهو أن الرقابة الفعالة على اتفاقيات نزع السلاح ، بما فيها تلك المتعلقة بالاسلحة الكيمائية تتطلب درجة أعظم من الانفتاح • ان الاقتراح الخاص بالاعتماد على الثقة المتبادلة يبدو أملا بالغ المثالية في حالة وجود خلاف عميق حول مدى الالتزام وعند قيام اتهامات حول خرق للاتفاقات الدولية ، فانه يصعب في معظم الاحوال تحقيق تعاون الاطراف من خلال الاتصالات الثنائية • ان هذا واحد من العوامل التي تبرز ضرورة المفاوضات المتعددة الأطراف وأهمية الحلول الدولية للمشكلات التي تؤثر فينا جميعا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اشكر ممثل السويد على بيانه ... ما زال لدى وفدان على قائمة المتحدثين في جلسة اليوم ، وفد المغرب ووفد بلجيكا ... وبالنظر لتأخر الوقت ، فانني اقترح ، في حالة عدم وجود اعتراض ، رفع هذه الجلسة واستئنافها بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة ... وقد تكرم وفدا المغرب وبلجيكا بقبول اخذ الكلمة عند استئناف جلستنا بعد ظهر اليوم ... اذا لم يكن هناك أدنى اعتراض، فانني ارفع الجلسة الآن وأدعوكم لاستئنافها في الساعة الثالثة من بعد الظهر .

رفعت الجلسة في الساعة ٥٥ر١٢ دقيقة ، واستؤنفت في الساعة الثالثة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أعلن استئناف الجلسة العامة السابعة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح واعطي الكلمة لممثل المغرب ، سعادة السفير سكالي .

السيد سكالي (المغرب) الكلمة بالفرنسية : السيد الرئيس ، أود أولا أن أوجه كلمات الترحيب الى السفير فيجنودا بمناسبة تعيينه ممثلا لتشيكوسلوفاكيا في لجنة نزع السلاح ، وأود أن أحيي عودة هذا الدبلوماسي الموقر بيننا خاصة وانني قد سعدت بمعرفته وتقديره في مؤتمر لجنة نزع السلاح .

ان وفدي ينوي اليوم تناول مسألة الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية .

ان الوفد المغربي ، قد أعرب في مناسبات عديدة عن رأيه فيما يتعلق بأهمية التوصل الى معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية في كل مكان وبواسطة الجميع . ولقد اكد الوفد المغربي دائما على مسؤولية القوى النووية الثلاثة التي صدقت على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣ ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، قام وفدي ، بمزيد من الرضا ، بتسجيل التأكيد المقدم من ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر يوم ١٨ شباط/فبراير ، والذي بموجبه لا يعتبر توقيع القوى النووية الاخرى لمعاهدة حول الحظر الشامل لتجريب الاسلحة النووية شرطا ضروريا لبدء سريانها .

ولقد أشرت في بياني ، يوم ٤ آذار/مارس الماضي ، الى الطريق المسدود الذي تجد اللجنة فيه نفسها منذ أن ادرج هذا البند على جدول أعمالها في عام ١٩٧٩ ، باعتباره واحدا من الأولويات وقد اعربت عن الأمل في رؤية هذه المشكلة تجد لها حلا سعيدا خلال هذا العام . ويبدو ان هذا الأمل ، الذي يشترك فيه الجميع ، قد وجد اليوم سبيلا أفضل لتحقيقه .

وبالفعل فان الموقف اليوم لحسن الحظ مختلف تماما عن ذلك الذي كان سائدا قبل التدخلات التي قام بها الممثلان الموقران للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية يوم ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ .

ان التحليل الأولي لهذين التدخلين يسمح باستخراج العناصر التالية :

في المقام الاول، تحقق اليوم الاجماع على أهمية انشاء جهاز فرعي حول البند الاول من جدول أعمالنا ، في هذه المرحلة من عمل اللجنة ومن المأمول أن يكون هذا الجهاز فريقا متخصصا للعمل ، كما كانت مجموعة الـ ٢١ تتمنى دائما .

كما أن الاجماع قد قام أيضا حول المسألة الهامة المتعلقة بمسؤولية لجنة نزع السلاح في مجال نزع السلاح وبالتحديد في مجال نزع السلاح النووى • ان تدخل ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر واضح حول هذه النقطة • وبالفعل ، فقد أعلن السفير فيلدز ان " الولايات المتحدة تشترك تماما في الرأى الذى أعربت عنه وفود متعددة ، والذى بموجبه يتحتم على اللجنة ان تضطلع بمسؤولياتها بكفاءة" • وان " لجنة نزع السلاح يجب ان تهتم بكل المسائل التي تمس المصالح الحيوية للأمن لكل الدول ، بما فيها تحديد وخفض والازالة النهائية للاسلحة النووية " • وان لجنة نزع السلاح ، الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف حول نزع السلاح ، هو المنبر المناسب للاستجابة للاهتمام الذى يثيره نزع السلاح النووى في كل الدول •

وقد اقترح الوفد ان يركز الجهاز الفرعي جهوده على المشكلة الاساسية المتعلقة بالتحقيق وقد أكد الوفد الامريكي على أن هذا الجهاز سيكون مسؤولا عن بحث وتحديد المشكلات المتعلقة بالتحقق • ان المعاهدة الخاصة بالحظر الكامل للتجارب يجب أن تعني بهذه المشكلات اما وفد المملكة المتحدة ، فقد أعرب عن أمله في ألا تقتصر مناقشات الجهاز الفرعي على التركيز على طبيعة مشكلة التحقق وانما تشير بالتفصيل الى الاسلوب الذى يمكن حل هذه المشكلات بواسطته •

اننا نفهم من هذا ، ان فريق العمل سيكون عليه أن يعنى بموضوع ذى طبيعة سياسية وليس بالطابع الفني للتحقق ، حيث انه يدخل في اختصاص مجموعة الخبراء •

وكما نعلم أن مجموعة خبراء الاهتزازات تهتم بهذا الطابع منذ ما يقرب من ست سنوات ، وان هذه المجموعة وعلى رأسها الدكتور اريكسون الموقر من السويد قد انجزت عملا ضخما في هذا المجال •

ان العناصر الثلاثة الرئيسية التي لاحظناها في تدخلات الوفدين الامريكي والبريطاني يمكن تلخيصها فيما يلي :

- انشاء مجموعة عمل ؛
- التأكيد على مسؤولية اللجنة ؛
- البدء في تحرك ذا طابع سياسي •

ان وفدى يرحب بالمقترحات التي قدمها الوفدان الامريكي والبريطاني وهو يعتقد ان هناك تطورا قد حدث في اللجنة ، وقد يؤدى الى البدء في المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجريب النووى • ان الوفد المغربي ، ادراكا منه لحقيقة ان مشكلة التحقق من الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجريب النووى هي أحد العناصر الهامة لمثل هذه المعاهدة ، يعتقد أن النظر في هذه المشكلة سيكون نقطة انطلاق نحو التفاوض حول هذه المعاهدة •

وعلى الرغم من أن الوفدين الامريكي والبريطاني قد قدما اسباب تجعلنا نأمل أن تنجح اللجنة في الخروج من الطريق المسدود الذى تجد نفسها فيه منذ سنوات ، فانهما قد اثارا ايضا عدة مسائل ، على وجه الخصوص فيما يتعلق بولاية فريق العمل المقترح • ان هذه التساؤلات يتم مناقشتها حاليا في مجموعة الصياغة ، التي تترأسونها بنفسكم يا سيادة الرئيس والمفتوحة لجميع الوفود وسوف يبذل الوفد المغربي قصارى جهده للمساهمة في ايضاح هذه النقاط •

اننا نعتقد ان اللجنة قادرة على التوصل الى توافق سريع في الآراء حول ولاية فريق العمل، اذا ما توفرت حسن النية لدى الجميع، وبذلك تكون قد اقتربت خطوة من التفاوض حول معاهدة للحظر الشامل للتجريب النووي، ولعلكم تذكرون ان اللجنة قد مرت بنفس هذا الموقف منذ عامين، عند انشاء الفريق العامل للأسلحة الكيمائية • وعلى الرغم ان هذا الفريق لم يحقق حتى الآن نتائج ملموسة، الا انه مشغول حاليا في مفاوضات جادة بهدف وضع اتفاقية لحظر تلك الأسلحة •

وفي هذا الصدد، فانني أود يا سيادة الرئيس، أن أعرب لكم عن شكري الصادق لجهودكم الدائبة، التي بذلتموها سواء في المشاورات غير الرسمية او في مجموعة الصياغة المتصلة بولاية الفريق العامل الخاص بالبند الأول من جدول أعمالنا •

وأود الآن أن أتناول مسألة حظر الأسلحة الاشعاعية • اننا نود أن نعرب عن رضائنا عن حقيقة أن الفريق العامل المخصص لهذه المسألة قد نجح في تخطي الصعوبات التي ظهرت في العام الماضي والمتعلقة بأسلوب تناول كل المشكلات المتعلقة بمجال حظر مثل هذه الأسلحة • وقد تم التوصل الى هذه النتيجة بفضل المرونة وسعة الأفق التي أظهرتها مختلف الوفود والتي صممت على ألا تحصر دائرة الحظر على الأسلحة الاشعاعية بالذات وانما عملت على أن تتضمن تلك الدائرة الهجوم على المنشآت السلمية النووية، وأود أن اركز على الدور البالغ الايجابية الذي لعبه ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر، السفير فيجنر، بصفته رئيسا للفريق العامل، خاصة فيما يتعلق بتقريب وجهات النظر المتعارضة • اننا نود أن نعرب له عن تهانينا الصادقة للأسلوب الذي يقود به هذا العمل •

ان وفدي، الذي وافق مع آخرين، على البحث المنفصل لوجهي الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الاشعاعية، كنوع من تسهيل الاجراءات، يود أن يعيد تأكيد موقفه بضرورة أن تتضمن الاتفاقية تدابير خاصة بمنع الهجوم على المنشآت النووية السلمية •• ان الهجوم الاسرائيلي على محطة القوى النووية السلمية بالعراق في تموز/يوليه ١٩٨١، يعتبر مبررا كافيا لرأينا ••• وفيما يتعلق بتعريف الأسلحة الاشعاعية، فمن الضروري ايجاد صياغات ايجابية تعرف هذه الأسلحة تعريفا مباشرا ودقيقا •

اننا مستمرون في الاعتقاد أن التوصل السريع الى اتفاقية تحظر الأسلحة الاشعاعية سوف يشكل اسهاما له قيمته في جهود اللجنة تحت البند الخامس من جدول اعمالنا •

وقبل أن انهي هذا البيان، أود أن اقول اننا نشعر بالأسف العميق لرحيل زميلنا وصديقنا الموقر، السفير ماليترا من رومانيا ••• وكما قلت يا سيادة الرئيس فان صفاته الانسانية والفكرية ستجعلنا بلا شك نفتقده كثيرا ••• اننا نتمنى للسفير ماليترا كل النجاح في مسؤولياته الجديدة والهامة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الي باعتباري رئيسا للجنة • والآن، أعطي الكلمة لممثل بلجيكا، سعادة السفير اونكلينكس •

السيد اونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): أعتقد أنني محق في قولي بأن هذا هو آخر اجتماع رسمي للجنة تتولون رئاسته، ولهذا السبب فانني أود أن أشكركم على الأسلوب الذي قمتم به بقيادة عملنا خلال هذا الشهر الهام في لجنة نزع السلاح •

ولقد اتيحت لنا الفرصة من قبل ، في بداية هذا الشهر للثناء على قدراتكم وذكائكم وخبرتكم ، لكنني أؤكد وبحق انكم لم تخيبوا رجاءنا ٠٠ وكثيرا ما تساءلنا ، خلال المحادثات التي دارت فيما بيننا ، عما اذا كنتم قد ورثتم مواهبكم الدبلوماسية من ماكيافيللي أم كافور أم من قضاة فينسيا ، ولكني لا أظن أن هناك متسع من الوقت لنتعرف على اجابة هذا السؤال لذلك فانني أكتفي بأن أعرب لكم عن امتنانا للأسلوب الذى يتميز بالمهارة وسعة الخيال الذى قد تم به عملنا ٠

لقد تميز عملنا خلال هذه الدورة بالتأكيد على نشاطات أفرقة العمل الأربعة التي أنشأناها ، والتي نرجو ان يتحقق في داخلها نجاحا له دلالته استعدادا لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المخصصة لنزع السلاح ٠

وأود اليوم أن أشير الى موضوعين مختلفين عن الموضوعات التي تناقشها أفرقة العمل القائمة بالفعل ٠ وقد حدثت خلال الاسابيع الماضية، ولأسباب عديدة ، تطورات ايجابية فيما يتعلق بهذين الموضوعين الموضوع الأول يتعلق بحظر التجارب النووية ٠ فللمرة الأولى ، تمكنت لجنة نزع السلاح من التوصل الى صياغة اجرائية، وأعني ، انشاء فريق عامل يسمح لها في الوقت المناسب بوضع الأساس للتفاوض حول مثل هذا الحظر ٠ ان توافق الآراء الذى يوشك أن يظهر في اللجنة حول انشاء مثل هذا الفريق العامل يعتبر واحدا من الملامح المدهشة لهذه الدورة ٠ ولهذا السبب أود يا سيدى الرئيس أن أكرر تأييد الوفد البلجيكي الكامل للمشاورات التي تقومون باجرائها من أجل صياغة ولاية هذا الفريق العامل ٠

اننا لا نظن أن الأفرقة العاملة للجنة هي المكان المناسب للتبادل الأكاديمي ٠ على العكس ، اننا نعتقد ان هذه الأفرقة يجب أن تتناول الموضوعات المطروحة أمامها بفاعلية ، فهذه الفاعلية لازمة لنجاح التحرك الذى يؤدى الى اتفاقات بشأن حظر الأسلحة التي يختبرها كل فريق ٠

وفيما يتعلق بحظر التجارب النووية ، فان وفدى يعتقد اننا يجب أن نركز على القضايا التي تمثل صعوبات جمة وأعني بهذا حقيقة ، مشكلة التحقق ، حيث ان هذه المسألة كانت العقبة الرئيسية في المفاوضات الخاصة بالحظر الكامل للتجريب النووى والتي جرت في مباحثات منفصلة والتي تلقت اللجنة آخر تقييم حولها في حزيران /يونيه ١٩٨٠ (الوثيقة CD/130) ٠

ان التحقق من الالتزام بالاتفاقيات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ليس ذو أهمية متساوية في كل حال ٠٠٠ انه يتوقف الى حد كبير على موضوع الحظر ٠٠٠ وعلى سبيل المثال فان معاهدة ١٩٦٣ التي تحظر تجريب الأسلحة النووية في الغلاف الجوى والفضاء الخارجي وتحت الماء لم تثر أى مشكلة تحقق خاصة ٠٠ ولا شك أن هذا هو السبب الذى جعل ابرام هذه الاتفاقية دون ادراج أى تدابير متعلقة بالتحقق منها ، أمرا ممكنا ٠٠٠ ان هذه المعاهدة يمكن التحقق منها بسهولة وبالوسائل الفنية الوطنية بشكل أساسي ٠ وعلى أى حال ، فان الموقف يختلف تماما عندما يتعلق الأمر بشئ أكثر طموحا ، مثل الحظر الكامل للأسلحة النووية ٠ ان مثل هذا الحظر يشكل مجال تطبيق الاتفاقية الشاملة التي صورتها الفقرة ٥١ من الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح كما أشار من قبل زميلاى من باكستان واستراليا ٠ ان عقدة المشكلة المتعلقة بالحظر الكامل للتجريب النووى تكمن ، كما هو واضح في مسألة التحقق ٠

ان تجربة المفاوضات الثلاثية يجب أن تشكل عنصرا هاما في عملنا حول هذا الموضوع ، ان عملنا هذا وفقا لتعزيزة الأساس سيكون ذو طبيعة سياسية وقانونية ، وقد يكون من المفيد لعملنا هذا أن نأخذ في الاعتبار الخبرة المتراكمة لفريق الخبراء العلميين المختص بالنظر في التدابير التعاونية

الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وقد يكون في مراجعة ولاية عمل ذلك مساهمة مفيدة بالنسبة لعمل اللجنة ... فيمكن لفريق الخبراء على سبيل المثال أن ينظر في الطرق اللازمة للكشف الاهتزازي والجوي من أجل التحقق من الالتزام بالحظر الكامل للتجريب النووي . ويمكن للفريق أيضا أن يحدد الوسائل المطلوبة لتنفيذ هذه الطرق : الوسائل الوطنية والوسائل الدولية . وفي هذا الصدد ، فقد يمكنه أيضا النظر في الآلية المطلوبة للتحقق واجراءات التشاكي .

انني أود أن اكرر الملاحظات التي أبداها في هذا الصدد زميلي من استراليا والاتحاد السوفياتي وأؤكد على اهتمامنا المتعاظم بألا نبدد هذه الفرصة للبدء في تحرك قد يؤدي الى حظر التجارب النووية في اهتمام مبالغ فيه للبحث عن كلمات لصياغة ولاية فريق العمل الذي نحن بصدد انشائه .

المسألة الثانية التي أود أن أشير اليها اليوم هي تلك المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .. اننا سعداء لأن لجنة نزع السلاح قد أدرجت هذا البند على جدول أعمالنا ووافقت على عقد اجتماعات غير رسمية حول هذا الموضوع في المستقبل القريب .

اننا نعترف ان كل البنود المدرجة على جدول اعمال اللجنة لا تقدم لنا نفس الامكانيات للمفاوضة . ان هذه المسألة بند جديد ، تبحثه اللجنة لأول مرة ، وهي هامة لنا لها من تبعات على امن دولنا ... ومن الضروري ، في هذه المرحلة الأولية ، أن تقوم لجنتنا باستكشاف الموضوع .

ان الالتزام بالنظر في هذه المسألة ينبع من الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى ، ومنذ عام ١٩٧٩ ، اقترحت ايطاليا بأن يتم تناول هذا الأمر ، وذلك عندما تقدمت بالوثيقة CD/9 . وفي الدورة الاخيرة للجمعية العامة تم اعتماد قرارين ، دون أن يثير أي منهما أي اعتراضات، وقد تبنت بلجيكا أحد هذين القرارين وهو القرار ٣٦/٩٧ " جيم " ، وكلا القرارين يطلب الى لجنة نزع السلاح ان تتناول بالنظر هذا الموضوع . ان هدفنا يجب ان يكون ان نحاول تدريجيا سد الفجوات الموجودة في (التشريع) الدولي الموجود فعلا .

ففي الوقت الحالي ، يستند هذا التشريع أساسا الى معاهدة ١٩٦٧ حول المبادئ التي تحكم أنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجسام السماوية الأخرى . وقد يكون من المفيد أن نأخذ في الاعتبار تبعات معاهدة ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة ١٩٧٢ حول الحد من شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية وذلك فيما يتعلق بالفضاء الخارجي .

ويجدر بنا أن ننظر في الارتباط الممكن بين منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانشاء وكالة دولية لرصد الأقمار الصناعية ، وهو موضوع القرار رقم ٣٤/٨٣ " حاء " الذي أصدرته الجمعية العامة وتبنته بلجيكا .

اننا نعتقد ، أن الهدف الأساسي لعمل اللجنة ، يجب ان يكون مبدئيا هو مسألة المفاوضة حول اتفاق فعال قابل للتحقق يحظر الانظمة المضادة للأقمار الصناعية ففي المرحلة الحالية، تشكل هذه الانظمة أكبر تهديد يؤدي الى عدم الاستقرار .

وفي الحقيقة ، أن الأسلحة المضادة للاقمار الصناعية تشكل خطرا حقيقيا يخل بالآليات المعنية لضمان احترام الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ويجدر بنا أيضا أن نوجه اهتماما خاصا الى وسائل التحقق من مثل هذا الحظر ، مع الاشارة مرة اخرى ، الى موضوع ذلك الحظر ، فقد يستلزم ذلك ، من بين أشياء اخرى ، تعريفا لمفهوم الاسلحة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي • ويأمل وفدى أن نتمكن من ايضاح بعض هذه المسائل اثناء الاجتماعات الرسمية التي نزمع عقدها قريبا •

واعتقد انه قد يكون من المفيد أن تنظر اللجنة ، في ضوء أولوياتها ، في أفضل الترتيبات الاجرائية الملائمة التي تسمح لنا بالبدء في المناقشات الجوهرية بأسلوب فعال خلال دورتنا الصيفية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل بلجيكا على بيانه كما أود أن أشكره أيضا على الملاحظات الرقيقة والبالغة الاطراء التي وجهها لي والتي بلا شك أملتها عليه روح الصداقة ، مما يجعلني بوجه خاص أشعر بالامتنان نحوه •

لم يعد لدى أحد على قائمة المتحدثين اليوم • هل هناك أى وفد يرغب في اخذ الكلمة •• لقد طلب ممثل الاتحاد السوفياتي ، سعادة السفير اسرائيليان الكلمة •• الكلمة لسعادته •

السيد اسرائيليان (الاتحاد السوفياتي) (الكلمة بالروسية) :

شكرا سيدى الرئيس •••

لقد طلبت الكلمة لأقدم تصحيحا بسيطا للحقيقة ، واذا كنت قد فهمت جيدا الترجمة الروسية فان سفير بلجيكا ، السيد اونكلينكس قد قال ان حظر الأسلحة النووية يتوقف على حل مشكلة التحقق من الالتزام • ويجب أن أقول ، باعتبارى ممثلا لدولة اشتركت لمدة أكثر من ثلاث سنوات في مفاوضات حظر تجريب الأسلحة النووية التي دارت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، ان ما قاله سفير بلجيكا لا يتفق والحقيقة ويجب أن أشير الى الرأى المختصر لرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات حول حظر التجارب النووية ، السيد بول س • وارنك ، والذى كتبه اليوم في جريدة " الانترناشيونال هيرالد تريبيون " يقول " ان تحقيق أى تجميد يجب ان يبدأ منطقيا بالابرام السريع لاتفاقية حظر التجريب الشامل ، التي يجرى التفاوض بشأنها مع الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة منذ منتصف ١٩٧٧ • والأكثر من ذلك انه يقول " ان كل ما يقف الآن في وجه حظر كامل متفق عليه للتجيرات النووية هو الارادة السياسية اللازمة " وانا اعتقد ان السيد وارنك على حق بينما لم يصب السيد اونكلينكس •

السيد اونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : لم أكن أدرك أنني بعد بياني سوف أواجه صديقي السفير اسرائيليان • لكني سوف أجيب عليه بمزيد من السعادة • ان كل ما استطيع عمله هو أن أعيد قراءة الفقرة ذات الصلة التي وردت في بياني والتي تم تلخيصها في جملة واحدة وهي الجملة التي ذكرها على سبيل الاستثناء ، والمتعلقة بمشكلة التحقق ••• ان هذه المسألة كانت العقبة الرئيسية في المفاوضات الخاصة بالحظر التجريبي النووى والتي جرت في مباحثات منفصلة والتي تلقت اللجنة اخر تقييم حولها في حزيران / يونية ١٩٨٠ • انني لم أستق هذه المعلومات من كاتب خاص كما فعل السفير اسرائيليان ، لكن من التقرير الذى تلقيناه هنا حول المفاوضات الثلاثية والواردة في الوثيقة ED/130 ومن خلال هذه الوثيقة اكتشفت

ان دائرة التحقق ، على ما يبدو ، هي الدائرة التي لم تنجح الأطراف في المفاوضات الثلاثية في التوصل الى اتفاق بشأنها ، ومن خلال هذا التقرير أيضا ، استخلصت النتائج التي قمت بعرضها عليكم •

السيد اسرائيليان (الاتحاد السوفياتي) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لي مرة اخرى أقتبس باختصار شديد من السيد وارنك ••• لقد قال " أن كل ما يقف الان في وجه حظر كامل متفق عليه للتفجيرات النووية هو الارادة السياسية الضرورية " • واعتقد ان السيد وارنك على حق •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي ••• اذا لم يكن هناك ممثلون آخرون يودون التحدث ، فانني أود ، كما أعلنت في بداية هذا الاجتماع العام ، أن أعرض على اللجنة التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء العلميين المختص بالنظر في التدابير الدولية التعاونية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية وذلك بهدف اقرارها ••• ان هذا التقرير تم توزيعه في الوثيقة CD/260 ، وقد ورد به على وجه الخصوص ، ان فريق الخبراء العلميين المتخصص قد اقترح عقد دورته القادمة في جنيف من ٩ الى ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فسوف اعتبر أن اللجنة قد أقرت توصيات الفريق المتخصص •

تم اتخاذ القرار •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية)

الزملاء الموقرون •

بما أن هذه الجلسة العامة هي آخر جلسة في شهر آذار/مارس ، فانني أود أن أعرب لكل منكم عن امتناني الصادق لروح التعاون التي أظهرتموها ، وللمساندة الفعالة التي تكرمتم بابدائها نحو رئاستي وأيضا لكل التعبيرات الصداقة التي تم توجيهها لي شخصيا •• وبفضل معاونة وحسن نية الجميع أمكن اجراء تبادل مفيد للآراء والمفاوضات حول عدد كبير من المسائل الجوهرية • وفي الوقت نفسه ، أمكن للأفرقة العاملة الأربعة المختصة ، تحت القيادة الحكيمة لرؤسائها على التوالي ، أن تكثف عملها ، وان تحقق تقدما في بعض الأحوال • لكن شهر آذار/مارس ، قد اتسم بلا شك بالتطورات التي حدثت فيما يتعلق بالنظر في المسألة التي تظهر تحت البند الأول من جدول اعمالنا " حظر التجريب النووي " • ومنذ أن عهدت الى اللجنة بغيمة القيام بمشاورات خاصة حول هذا الموضوع ، ومنذ أن طلبت مني أن أتولى رئاسة مجموعة الصياغة المشغولة حاليا بصياغة مشروع ولاية خاص بجهاز فرعي محتمل ، قمت بتوجيه جهودي كلها نحو الهدف الخاص بتأمين تقدم ايجابي في تناول هذه القضية ذات الأولوية والتي يضعها المجتمع الدولي في بؤرة اهتمامه منذ سنوات عديدة • انني أعتقد ان المفاوضات المكثفة التي تدور منذ فترة قد سمحت بتحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بالفهم المتبادل لمختلف المواقف حول هذا الموضوع • وانني آمل باخلاص أن يؤدي الاستمرار في هذه المفاوضات الى التوصل لنتيجة ايجابية في أقرب وقت ممكن ، ومن اجل هذا الهدف أود أن أدعو كل الوفود ألا تبخل بأي جهد لمحاولة التوصل الى النتيجة التي نرجوها جميعا لصالح نشاط لجنة نزع السلاح فيما يتعلق بالبند الأول من جدول أعمالنا •

واسمحوا لي أن أقول أن أحد امتيازات الرئيس، هو اتصاله الوثيق أثناء عمله بالأمانة • لقد مكنني ذلك من تقدير المهارة العظيمة وصفات السفير جاييال ، أمين اللجنة • انني أود أن أعرب له عن كل امتناني ، الامتنان الذى يعكس أصدق مشاعرى • ان مشورة ومعاونة السيد بيراستجوى لي خلال هذا الشهر في رئاستي ، كانتا ذات قيمة بالغة ، وأود أن أقول له انني قد أدركت قيمة هذه المعاونة ادراكا كبيرا خلال تلك الفترة • كما أن امتناني يتجه أيضا الى مجموعة الأمانة والى المترجمين الفوريين والتحريريين التي أتيح لي أن أقدر مهارتهم وتفانيهم حق تقدير • واخيرا ، أود أن أقدم لخليفتي ، السفير اوكاوا من اليابان ، أحرّ التمنيات الطيبة بالنجاح في ممارسته لولايته • انني أعتقد انها صدفة سعيدة أن يكون رئيس اللجنة في هذه المرحلة الهامة من عملها ، بمهارة وحكمة زميل مثل السفير اوكاوا ••• انني واثق أن اللجنة ، تحت قيادته ، ستتمكن من انهاء عملها بأكثر الطرق كفاءة وستتمكن من أن ترفع تقريرا ذا معنى الى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح •

وفقا لبرنامج عملنا هذا الأسبوع ، سوف تقوم اللجنة مباشرة بعد هذا الاجتماع العام ، بعقد اجتماع غير رسمي حول البند السابع من جدول أعمالنا " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وسيكون من الممكن أيضا ، اذا كان هناك وقت ، أن نتناول مرة أخرى مسألة موعد اغلاق هذه الدورة بالاضافة الى تشكيل اللجنة •

يعقد الاجتماع العام القادم للجنة نزع السلاح يوم الخميس، اول نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، في الساعة العاشرة صباحا •

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠